عالم المال

ندعم قرارك

www.alamalmal.net

تصفح الموقع

10 صفحات
5 جنيهات

• الإصدار الثانى • السنة الحادية والعشرون • العدد: 872 • الأحد 4 يناير 2026 م

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

عدد خاص

تحسن المؤشرات

هل يعيد تشكيل خريطة الاقتصاد المصري في 2026؟

بنوك وبورصة ص 4-5

جون لوكا:

أرباح رأس المال السوقي تجاوزت 3 تريليونات جنيه خلال العام الماضي

حاتم البنا:

رفع قيمة الأموال المدارة من 4 إلى 9 مليارات جنيه خلال عام فقط

راندا حامد:

الطروحات الجديدة وكفاءة السوق تحددان مسار البورصة في 2026

سامح الترجمان:

إجمالي الأصول المُدارة في صناديق الذهب يصل إلى 5 مليارات جنيه

هاني توفيق:

الاعتماد على الأموال الساخنة حل مؤقت لا يدعم النمو طويل الأجل

أحمد أبو السعد:

صندوق الذهب يسجل عائدًا يتجاوز 55 % ويثبت دوره في التحوط ضد التضخم

إسلام عزام:

تطبيقات الذكاء الاصطناعي قيد الدراسة لتعزيز كفاءة التداول في 2026

صناعة وتجارة ص 6-7

الصناعة تحقق نهضة قياسية وتتهيأ للنمو

خالد أبو المكارم :

صادرات الكيماويات والأسمدة سجلت 7.7 مليار دولار

فاضل مرزوق:

قيمة الاستثمارات المحلية تجاوزت مليار دولار ونستهدف 14 مليارًا صادرات

أسامة الشاهد:

الاقتصاد يسجل أقل عجز تجاري في 10 سنوات.. و40.8 مليار دولار صادرات غير بترولية

أشرف هلال:

النحاس والطاقة والقدرة الشرائية أسباب تراجع مبيعات الأجهزة المنزلية 40 %

محمد عادل فتحي:

الاقتصاد استطاع الصمود رغم التحديات العالمية.. والدولة تعمل على إيجاد حلول متوازنة للأسواق

عام الذهب..

75 % نموا في الأسعار وعيار 24 الأكثر إقبالا خلال 2025

عمرو مغربي:

حركة الذهب مرتبطة بشبكة معقدة من المؤثرات الاقتصادية المحلية والعالمية

سعيد إمبابي:

خفض الفائدة يعزز جاذبية المعدن الأصفر كملاذ آمن

سامح عبد الحكيم:

المعدن النفيس عملة عالمية غير مرتبطة بقرارات حكومية مباشرة

لطفي منيب:

صناعة الذهب تعاني من محدودية نمو الأجور مقابل الارتفاع المستمر في أسعار المواد الخام

ملف ص 09

الزراعة ص 03

متحدث الزراعة:

9 ملايين طن حجم الصادرات بواقع 800 ألف طن زيادة عن 2024

أحمد صبحى:

القروض منخفضة الفائدة عامل رئيسي فى نمو صادرات البطاطس

رضا الشرقاوى:

زيادة المساحات والتقنيات الحديثة سر نجاح صادرات الحاصلات الزراعية

الطاقة ص 02

أمجد الوكيل:

الطاقة النووية تسهم بنسبة 12 % من الكهرباء بحلول 2030

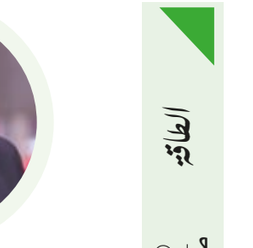

هشام الجمل:

نقلة نوعية في قطاع الطاقة المتجددة بتوليد 20 % من الكهرباء من المصادر النظيفة

حاتم هشام توفيق:

"كايرو سولار" نفذت مشروعات طاقة شمسية بقدرة 15 ميجاوات

• الإصدار الثانى • السنة الحادية والعشرون • العدد: 872 • الأحد 4 يناير 2026 م

جريدة عالم المال

أسبوعية - اقتصادية - شاملة

تصدر عن مؤسسة « عالم المال» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»

رئيس مجلس الإدارة والتحرير
أيسر الحامدى

رئيس التحرير
أشرف الحامدى

مشرف عام التحرير
محمد النجار

مساعد رئيس التحرير للمحتوى الرقمى
د. أحمد عبدالفتاح

رئيس التحرير التنفيذى
أرشد الحامدى

مدير التحرير
أسماء عبدالبارى - هبة عبدالستار
رشا يوسف - جمال الهوارى
على رضوان - شيرين نوار

هيئة التحرير
إيمان خيري - عبدالمجيد عبدالله
منار مختار - فريدة صلاح الدين
مى أبو المجد - أحمد رضوان
هبه محسن - آيه جمال
محمد سلامة - زياد الحامدى

تصوير: كامل أمين الشعراوي
إسلام أشرف

بوابة عالم المال الإخبارية
مدير تحرير
مى رفاعى

إشراف
مهند الحامدى

إشراف الصفحات المتخصصة
عبلة السيد

الديسك المركزى
غادة نعيم - أحمد عبدالعزيز

تصحيح لغوي:
شيماء عبد الرحيم

الإخراج الفنى
هيثم السيد
يحيي مجدي

التجهيزات الفنية
أحمد سيد

الإدارة والتحرير
١ ميدان موسى جلال - المهندسين
ت: ٣٣٠٥٤٢١١ - ٣٣٣٧١٨١٤
٣٣٣٥٤٦٦٢ - ٣٣٣٥٤٤٢٣
٣٣٣٧٣٨٥٥
فاكس: ٣٣٣٥٤٦٦١

أرقام الاشتراكات
فاكس: ٣٥٧٨٢٧٠٦
ت: ٣٥٨٠٦٤١٨ - ٣٥٨٠٦٤١٩
٣٥٨٠٦٤٢٠
التوزيع والاشتراكات

مؤسسة
أخبار اليوم

سجل الوفاء
ممدوح الراوى
دبابس فخري همام

مزاد علني

تقرر عقد مزاد علني
لعدد من الأجهزة المنزلية
يوم ٢٠٢٦/١/١٤
بداية من الساعة ٨ صباحًا وما بعدها، وذلك
بناحية شارع معهد الفتيات بمركز شرطة أخميم
بمحافظة سوهاج،
لبيع الأجهزة المنزلية الموضحة
بمحضر الحجز التنفيذي المؤرخ ٢٠٢٥/١٠/٦،
بناءً على الحكم رقم ٥١١
لسنة ٢٠٢٤ مدني جزئي أخميم،
تنفيذًا للحكم القضائي
ووفاء لمبلغ ١٠١٤٥٢,٧٦ جنيه
لصالح شيرين تمام يوسف
ضد مصطفى زكريا سليم،
فعلى راغبي الشراء الحضور.

هشام الجمل المدير العام لشركة «إنفينتي باور» ورئيس مجلس إدارة جمعية مستثمري الطاقة الشمسية:

«إنفينتي باور» وقعت اتفاقيات بـ 1200 ميجاوات لتوسيع مشروعات الطاقة الشمسية

- 2025 عام التحولات الكبرى مع توقيع مشروعات جديدة في قطاع الطاقة المتجددة
- نقلة نوعية في قطاع الطاقة المتجددة بتوليد 20 % من الكهرباء من المصادر النظيفة

أكد هشام الجمل المدير العام لشركة «إنفينتي باور» ورئيس مجلس إدارة جمعية مستثمري الطاقة الشمسية، أن عام ٢٠٢٥ شهد طفرة غير مسبوقة في قطاع الطاقة المتجددة في ظل توسع الاستثمارات وتوقيع عدد من المشروعات الكبرى في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في هذا المجال لتضع قدمها ضمن السباق العربي للتوجه نحو الطاقة النظيفة .

نسعى لتحقيق 42 % من الطاقة النظيفة بحلول 2030

مصر تتبنى حلولًا مبتكرة لتخزين الطاقة الشمسية واستخدامها خلال ساعات الذروة الليلية

وأشار في حوار له مع «عالم المال» إلى أن الشركة وقعت اتفاقيات بنحو ١٢٠٠ ميجاوات من مشروعات الطاقة الشمسية خلال العام الماضي منها ٢٠٠ ميجاوات في مشروع بنبان بأسوان وهو استكمال للمشروع القائم هناك إلى جانب ١٠٠٠ ميجاوات من الطاقة الشمسية بالمنيا.

وإلى نص الحوار..

كيف تقيّم مسار تطور قطاع الطاقة في مصر؟

شهدت مصر نقلة نوعية غير مسبوقة نحو الطاقة المتجددة والمتمثلة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح إذ حققت الدولة المصرية استراتيجيتها في عام ٢٠٢٢ بإنتاج ٢٠٪ من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة وهو ما تحقق جزئيًا بالفعل مع استهداف الوصول إلى نسبة ٤٢٪ من الطاقة النظيفة بحلول عام ٢٠٣٠ وتم توقيع عدة اتفاقيات مع وزارة الكهرباء وبالتحديد مع الشركة المصرية لنقل الكهرباء لتنفيذ مشروعات كبيرة في مجالي الطاقة الشمسية والرياح.

ما أبرز التحولات التي تعتبرها فارقة في مسار قطاع الطاقة المتجددة؟

من المعروف أن الطاقة الشمسية تنتج الكهرباء خلال ساعات النهار فقط على عكس طاقة الرياح التي تنتج الكهرباء نهارًا وليلا ومن هنا ظهر تحول جديد بالنسبة لنا كمستثمرين يتمثل في تطبيق حلول مبتكرة تعتمد على إنتاج الطاقة الشمسية نهارًا وتخزين جزء منها في بطاريات ليتم ضخها خلال ساعات الذروة الليلية على شبكة الشركة المصرية لنقل الكهرباء هذه الحلول تمثل خطوة بالغة الأهمية إذ تحقق استفادة كبيرة للدولة المصرية وتسهم في تعظيم الاستفادة من الغاز الطبيعي المستخدم في تشغيل محطات الكهرباء التقليدية التي تعمل بالوقود الأحفوري.

ما أبرز إنجازات شركة إنفينتي باور بالعام الماضي؟

وقعت الشركة اتفاقيات بنحو ١٢٠٠ ميجاوات من مشروعات الطاقة الشمسية خلال عام ٢٠٢٥ منها ٢٠٠ ميجاوات في مشروع بنبان بأسوان وهو استكمال للمشروع القائم هناك إلى جانب ١٠٠٠ ميجاوات من الطاقة الشمسية بالمنيا.

أتممنا الإغلاق المالي خلال عام ٢٠٢٥ لمشروع طاقة رياح بقدرة ٢٠٠ ميجاوات في رأس غارب بخليج السويس الذي يجري تنفيذه حاليًا كما أننا وقعنا أيضًا على استلام أرض لتنفيذ مشروعات طاقة رياح بقدرة إجمالية تصل إلى نحو ١٣٠٠ ميجاوات في منطقة رأس شوكير بخليج السويس إضافة إلى ٣٠٠ ميجاوات في الغردقة ومن المقرر أن يتم تنفيذه خلال الفترة ما بين الثلاث إلى الأربع سنوات المقبلة.

من وجهة نظرك.. ما المستجدات أو الإصلاحات الضرورية التي يحتاجها قطاع الطاقة خلال المرحلة المقبلة؟

لا يمكن إنكار الدعم الكبير الذي تقدمه الدولة المصرية وخصوصًا وزارة الكهرباء لقطاع الطاقة المتجددة من خلال تذليل العقبات التي تواجه المستثمرين في هذا القطاع ومن بين هذه الأمور الضرائب الجمركية إذ تصل إلى نحو ٥٪ نستردها عند استكمال المشروعات.

ولكننا نأمل أن يتم إعفاء مكونات إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح التي تصل إلى ٢٪ بحيث تصبح « زيرو جمارك» لأن ذلك سيشجعنا كمستثمرين على التوسع في هذه الاستثمارات.

ما ملامح استراتيجية شركة إنفينتي باور خلال الفترة المقبلة؟

لدينا حاليًا عدد من المشروعات الكبرى الجاري تنفيذها من بينها مشروع طاقة رياح بقدرة ٢٠٠ ميجاوات في رأس غارب بخليج السويس والذي دخل بالفعل مرحلة الإنشاءات كما أننا سنبدأ خلال شهر في تنفيذ مشروع طاقة شمسية بقدرة ٢٠٠ ميجاوات في بنبان بأسوان وفي العام المقبل سنكون بدأنا في تنفيذ ألف ميجاوات من الطاقة الشمسية بالمنيا وعلى المستوى الإقليمي فزنا بمناقصات من بينها مشروع في جنوب أفريقيا بقدرة تصل إلى نحو ١٣٨٠ ميجاوات يتم تنفيذه على مراحل إلى جانب مشروع بقدرة تقارب ٨٠ ميجاوات في ساحل العاج ومن المقرر البدء في تنفيذه خلال العام المقبل.

حوار علياء حسين

المهندس حاتم هشام توفيق العضو المنتدب للشركة :

«كايرو سولار» نفذت مشروعات طاقة شمسية بقدرة 15 ميجاوات

- «فريش» و«بيكو» تتبنى محطات طاقة شمسية لدعم التصدير والامتثال للمعايير البيئية
- أنظمة تخزين البطاريات تعزز استقرار الشبكة في المشروعات الكبرى

قال المهندس حاتم هشام توفيق العضو المنتدب لشركة «كايرو سولار» وسكرتير عام شعبة الطاقة المستدامة بالغرفة التجارية بالقاهرة ، إن شركة كايرو سولار نفذت مشروعات بقدرة إجمالية تصل إلى نحو ١٥ ميجاوات

وهو ما يوفر ما بين ٤٠ و٤٥ مليون جنيه سنويًا من فاتورة الكهرباء للمصانع التي تم تنفيذ المحطات لها وشملت هذه المشروعات قطاعات متعددة من بينها الأجهزة المنزلية والغزل والنسيج إلى جانب تنفيذ محطات لصالح شركات كبرى مثل: «فريش» و«بيكو» الزراعية بهدف دعم قدرتها على التصدير والالتزام بالمعايير البيئية المطلوبة في الأسواق الخارجية.

الإعفاءات الضريبية والقروض الميسرة.. أهم حوافز تشجيع الطاقة الشمسية

وأكد في حوار له مع «عالم المال» أن العام الماضي كان عامًا محوريًا في قطاع الطاقة المتجددة إذ شهد عددًا من الإنجازات والتحولات المهمة على مستوى المشروعات الكبرى والصغيرة.

وإلى نص الحوار..

كيف أسهم عام ٢٠٢٥ في تعزيز مكانة مصر بمجال الطاقة المتجددة؟

شهد القطاع تطورًا ملحوظًا خاصة على مستوى المحطات الكبيرة في ظل الاتجاه نحو إضافة أنظمة تخزين البطاريات في المشروعات الكبرى التي تزيد عن ٢٠ ميجاوات لضمان استقرار الشبكة وهو ما ساهم في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار للشبكة، كما بدأت شركات كبرى في توقيع تعاقدات مرتبطة بالمحطات الكبيرة وهو تطور مهم في مسار القطاع بشكل عام خصوصًا في ظل توجه الدولة نحو تعزيز الاعتماد على الطاقة النظيفة.

ما أبرز الملفات المطروحة بقطاع الطاقة المتجددة خلال الفترة المقبلة؟

أهم ملف حاليًا هو الاستمرار في العمل بالكتاب الدوري رقم ٢ لسنة ٢٠٢٠ الخاص بنظام الـNet Metering خاصة أن هذا النظام لا يكلف الدولة أي أعباء إضافية إذ إن المحطات الصغيرة والمتوسطة المقامة على المصانع والمنازل لا تحتاج إلى إنشاء محطات كهرباء جديدة أو بنية تحتية إضافية كما أن إلغاء هذا النظام سيؤدي إلى فقدان جزء كبير من الكهرباء المنتجة خلال فترات الإجازات والتوقف ولن تحتسب كرصيد للمصانع ما يرفع فترة استرداد تكلفة الاستثمار من نحو ٥ سنوات إلى ما يقرب من ١٠ سنوات ويؤثر سلبًا على جدوى التوسع في الطاقة الشمسية لذلك الاستمرار العمل بنظام الـNet Metering أصبح ضرورة لدعم الصادرات في ظل اشتراطات أوروبية وأمريكية تتعلق بخفض الانبعاثات الكربونية حيث لن تتمكن العديد من المصانع من التصدير دون الاعتماد على الطاقة النظيفة وكما أن القطاع يحتاج من وزارة المالية إعفاء ضريبة القيمة المضافة وتوفير قروض ميسرة للطاقة الشمسية .

كما أن الأموال التي يتم توفيرها من دعم الغاز يمكن إعادة استثمارها لتخفيض تكلفة المحطات بنسبة ٣٠٪ خلال الفترة ما بين عام ونصف إلى عامين ونصف.

على مستوى شركة «كايرو سولار».. ما أبرز الانجازات التي حققتموها؟

نفذت شركة كايرو سولار مشروعات بقدرة إجمالية تصل إلى نحو ١٥ ميجاوات وهو ما يوفر ما بين ٤٠ و٤٥ مليون جنيه سنويًا من فاتورة الكهرباء للمصانع التي تم تنفيذ المحطات لها وشملت هذه المشروعات قطاعات متعددة من بينها الأجهزة المنزلية والغزل والنسيج إلى جانب تنفيذ محطات لصالح شركات كبرى مثل: «فريش» و«بيكو» الزراعية بهدف دعم قدرتها على التصدير والالتزام بالمعايير البيئية المطلوبة في الأسواق الخارجية.

ما استراتيجيتكم خلال الفترة المقبلة في ظل المتغيرات الحالية التي يشهدها القطاع؟

تركز استراتيجية الشركة خلال الفترة المقبلة على استمرار الحوار مع الجهات المعنية لضمان عدم وقف العمل بالكتاب الدوري الحالي إلى حين الانتهاء من وضع إطار تشريعي جديد متكامل يحقق التوازن بين التطوير وعدم تعطيل الاستثمارات القائمة كما أننا كشركات عاملة في تنفيذ محطات الطاقة الشمسية على استعداد كامل للتعاون مع المصانع المحلية المنتجة للألواح الشمسية وتشجيع التصنيع المحلي واستخدام المنتج المصري في المشروعات الجديدة كما أننا نرى أن دعم القطاع يتطلب أيضًا تقديم حوافز تمويلية مثل القروض الميسرة والإعفاءات الضريبية بما يشجع المصانع على التوسع في استخدام الطاقة الشمسية دون تحميل الدولة أعباء إضافية.

حوار علياء حسين

أمجد الوكيل عضو الجهاز التنفيذي للإشراف على مشروعات إنشاء المحطات النووية لـ« عالم المال »:

الطاقة النووية تسهم بنسبة 12 % من الكهرباء بحلول 2030

- المحطة النووية الجديدة تعزز قدرة الشبكة الوطنية بـ 35 مليار كيلووات ساعة
- ضرورة مراجعة استراتيجية مصر للطاقة 2040 لدعم دور الطاقة النووية

«الاستثمار في التكنولوجيا النووية بمثابة استثمار في السيادة الوطنية وأمن الطاقة المستدام للأجيال القادمة »، بتلك العبارة وصف الدكتور أمجد الوكيل عضو مجلس إدارة الجهاز التنفيذى للإشراف على مشروعات إنشاء المحطات النووية، والرئيس الأسبق لهيئة المحطات النووية، الأهمية القصوى لتبنى مصر حول الطاقة النووية.

واستعرض «الوكيل» فى حوار لـ«عالم المال» آخر تطورات دخول حلم «الضبعة النووية « لمرحلة حاسمة ترسم فصلا جديدا فى تاريخ التحول الطاقى للبلاد.

وإلى نص الحوار..

الاتجاه العالمي للطاقة النووية يهدف إلى مضاعفة القدرات 3 مرات بحلول 2050

الإشراف المباشر للمهندسين المصريين يعزز تصنيع وتركيب المكونات النووية

انضباط العمل وواقعية التخطيط يظهران في إتمام الوحدة الأولى في 2028 واكتمال محطة الضبعة في 2030

الطاقة النووية في مصر توفر 7 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا

الانتقال نحو مفاعلات الجيل الثالث المتقدم يوفر أمانًا وكفاءة تفوق 90 %

المحطة النووية ستوفر 35 مليار كيلووات ساعة من الكهرباء بحلول 2030

زيادة نسب التصنيع المحلي تبدأ من 20 % في الوحدة الأولى وتصل لـ 35 % في الوحدة الرابعة

متى تتوقع انتعاش قطاع الطاقة النووية عالميًا؟

الانتعاش العالمي بدأ بالفعل، فالعالم أدرك أن الطاقة الخضراء ليست لونًا واحدًا وإنما هي مزيج من سطوع الشمس، ونسائم الرياح، وقوة الذرة والتوجه الآن نحو مفاعلات الجيل الثالث المتقدم (Gen +٣) وهي التكنولوجيا الأعلى القابلة للتصدير حاليًا، نظرًا لما توفره من أمان فائق وكفاءة تتجاوز ٩٠٪ كمعامل سعة، مما يجعلها الخيار الأمثل للدول التي تسعى لتحقيق توازن بين التنمية والحفاظ على البيئة.

ما مدى أهمية الطاقة النووية؟

تكمن أهمية الطاقة النووية في قدرتها على تنويع مصادر إنتاج الكهرباء وتقليل الاعتماد على الغاز الطبيعي والوقود الأحفوري وتأمين إمدادات مستقرة من الطاقة الكهربية على مدار الساعة دون تأثر بالعوامل الجوية بالإضافة إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والتزاماتنا باتفاق باريس للمناخ وهي بذلك لا غني عنها لتغذية الأحمال الأساسية بالشبكة (Base Load).

كما أن الاستقرار الذي تمنحه الطاقة النووية للشبكة القومية هو الضمانة الحقيقية لاستدامة التنمية الصناعية والاجتماعية.

كيف تقيّم موقع الطاقة النووية ضمن مزيج الطاقة المصري حاليًا ومستقبلا؟

حاليا نحن نضع حجر الأساس لمستقبل الطاقة، وبحلول عام ٢٠٣٠ ستصل نسبة مساهمة القدرة النووية في إجمالي القدرات الكهربية المركبة إلى نحو ٧٪ ، وستوفر المحطة طاقة كهربية لا تقل عن ٣٥ مليار كيلووات ساعة ، وهو ما سيمثل حوالي ١٢٪ من الطاقة الكهربية عام ٢٠٣٠ إنها مكمل استراتيجي، إذ لا غني عنها خاصة مع زيادة المكون من الطاقة الجديدة والمتجددة (الرياح والشمس) لزيادة الاستقرار بالشبكة الكهربية وأدعو لمراجعة استراتيجية مصر للطاقة ٢٠٤٠ وزيادة مكون الطاقة النووية بها اتساقا مع الاتجاه العالمي نحو مضاعفة الطاقة النووية ٣ مرات قبل عام ٢٠٥٠ مقارنة بعام ٢٠٢٠.

هل ترى أن توقيت تنفيذ مشروع الضبعة كان مناسبًا؟ ولماذا؟

نعم، كان توقيتاً حاسماً لاستدراك ما فاتنا؛ بعد أن تجمد المشروع منذ حادث تشرنوبل عام ١٩٨٦ حتي عام ٢٠٠٧ عندما أعلنت مصر عن استئناف برنامجها النووي ثم توقفه مرة أخرى عام ٢٠١١، كان لزاماً وجود إرادة سياسية تعيده للحياة، وبإعلان الرئيس السيسي في فبراير ٢٠١٥ توقيع الاتفاقية الحكومية IGA بين مصر وروسيا ، ثم دخولنا مرحلة التنفيذ الفعلي في ديسمبر ٢٠١٧، هذا التوقيت مكننا من امتلاك تكنولوجيا متطورة في وقت يواجه فيه العالم أزمة طاقة، مما يعزز من قدرة مصر التنافسية.

ما الفرق بين الرؤية النووية في مصر اليوم مقارنة بما كانت عليه قبل ٢٠ عامًا؟

الفرق شاسع؛ قديماً كانت الرؤية حبيسة الأدراج والقرارات مجمدة، إما لأسباب سياسية أو اقتصادية أو حتي تخوفات فنية أما اليوم فنحن نتحدث عن مشروع دخل حيز التنفيذ وبدأ العمل من حينها بلا توقف.

الرؤية الحالية تهدف إلى أن تكون المحطة قاطرة تقود الصناعة ووسيلة للارتقاء بجودة الصناعة المصرية وإمكاناتها ، وليس مجرد محطة لتوليد الكهرباء، بل هي مشروع عابر للأجيال لبناء المعرفة النووية والبحث العلمي.

ما أبرز التحديات التي واجهت الدولة في مشروع الضبعة؟

التحدي الأكبر كان يتمثل في سد الفجوة الزمنية وبناء الكوادر ولكننا نجحنا عبر الإشراف المباشر على الإنشاء وتصنيع وتركيب المكونات النووية وذلك من خلال مشاركة مهندسين وفنيين مصريين على أعلى مستوى.

كما كان توطين التكنولوجيا تحدياً كبيراً، لذا نصت العقود على زيادة نسب التصنيع المحلي من وحدة إلى أخري تدريجيا ، لتبدأ من ٢٠٪ في الوحدة الأولى وتصل إلى ٣٥٪ علي الأقل في الوحدة النووية الرابعة.

وكان لي الشرف أن اقود مرحلة التفاوض وإبرام العقود والاتفاقيات من عام ٢٠١٤ حتي نهاية عام ٢٠١٧ ثم المرحلة التحضيرية وإعداد التصميم الأولي وتقارير الأمان والحصول علي أذون الإنشاء في الفترة من عام ٢٠١٧ حتي منتصف ٢٠٢٢ ثم قيادة مرحلة الإنشاءات الكبري وتصنيع المعدات طويلة الأجل وتركيب المعدات من منتصف عام ٢٠٢٢ إلى بداية عام ٢٠٢٥

كيف ترى الجدول الزمني الحالي للتشغيل؟ وهل هو واقعي من وجهة نظرك؟

الجدول الزمني مدروس بدقة ويحقق تقدّمًا ملموسًا ومتسارعًا فمنذ صب الخرسانة الأولى للوحدة النووية الأولى في ٢٠ يوليو ٢٠٢٢ وصولا للوحدة الرابعة في ٢٣ يناير ٢٠٢٤ ، ثم تركيب مصيدة قلب المفاعل للوحدات النووية جميعا في ٦ أكتوبر و١٩ نوفمبر عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ علي التوالي وأخيرا تركيب وعاء الضغط للوحدة النووية الأولي في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٥ نثبت أن العمل يسير بانضباط.

والواقعية تؤكدها التواريخ المحددة: الوحدة الأولى في الربع الرابع من عام ٢٠٢٨ ، واكتمال المحطة في نهاية الربع الأول من عام ٢٠٣٠ ، وهذه الإنجازات تعكس قوة الدولة ومتانة مؤسساتها .

هل البنية التشريعية والتنظيمية الحالية كافية للتعامل مع أي طارئ نووي؟

نعم.. لدينا بنية تشريعية وتنظيمية متماسكة، فلدينا قانون قوي متماسك يعمل علي تنظيم الانشطة النووية في مصر وهو قانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ وتعديلاته كما تم توقيع الاتفاقية الرقابية بين هيئة الرقابة النووية والاشعاعية ونظيرتها الروسية عام ٢٠١٥ لضمان التعاون بين الجهات الرقابية في البلدين ايضا مصر طرف في الاتفاقيات النووية الأساسية والتي كان اخرها الانضمام في اتفاقية الامان النووي عام ٢٠٢٣ كما اعتمد المجلس الأعلى للاستخدامات السلمية للطاقة النووية برئاسة السيد رئيس الجمهورية في يوليو ٢٠١٧ الاستراتيجية المصرية لإدارة النفايات المشعة والوقود النووي المستهلك، والاستراتيجية المصرية لتأمين خطط الإمداد طويلة الأجل بالوقود النووي والتي تهدف إلى تقديم الحلول المناسبة نحو توفير الوقود النووي ومراعاة الحفاظ على سلامة الإنسان والبيئة وعدم تحمل الأجيال القادمة أعباء إضافية هذا لا يعني ان نتوقف عن تطوير البنية التشريعية والتنظيمية فالتطوير أمر مستمر.

كيف تقيّم دور الطاقة النووية في خفض الانبعاثات الكربونية في مصر؟

الطاقة النووية هي الركيزة الأساسية؛ فالمحطة ستسهم في تجنب انبعاث نحو ١٤ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا وهو ما يعادل رفع عادم ٣ مليون سيارة من الطرق أو زراعة نحو٦٠٠ مليون شجرة وحسب الدراسات العلمية، فإن معدل انبعاثات مكافئ ثاني أكسيد الكربون للطاقة النووية هو ١٢ جرام لكل كيلووات.ساعة ، وهو رقم مذهل لا تقارن إلا بمحطات طاقة الرياح فقط ، مما يجعلها الحل الأمثل لمواجهة الاحتباس الحراري.

هل يمكن اعتبار الطاقة النووية خيارًا صديقًا للبيئة في الحالة المصرية؟

قطعاً، فهي طاقة خضراء تساهم في تحقيق الهدف الخامس من رؤية مصر ٢٠٣٠ الاستدامة البيئية وتدعم تحقيق التوازن البيئي كونها طاقة نظيفة . بالإضافة إلى ذلك، هي تحمي مواردنا الطبيعية عبر توفير ما لا يقل عن ٧ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي كل عام ، مما يقلل من استنزاف الوقود الأحفوري.

هناك من يرى أن الطاقة النووية مكلفة اقتصاديًا، ما تعليقك؟

هذا منظور ضيق؛ فالمحطة صممت لتعمل بـ عمر تشغيلي يصل إلى ٦٠ عامًا قابل للتمديد الي ٨٠ عاما ثم الي ١٠٠ عام وعند حساب التكلفة مقابل العائد من توفير ٧ مليار متر مكعب غاز سنويا علي الأقل، ورفع جودة الصناعة المحلية، وتطوير البيئة التكنولوجية والبحثية وتحقيق الاستقرار للشبكة الكهربية نجد أنها استثمار استراتيجي رابح. فالطاقة النووية لا يمكن النظر لها علي أنها مشروع فقط لتوليد الكهرباء، بل هي قاطرة تجر الصناعة تدعم الصناعات القائمة وتدخل صناعات جديدة وترفع القيمة التنافسية للدولة المصرية.

هل تمتلك مصر حاليًا الكوادر القادرة على تشغيل وإدارة المحطات النووية؟

نحن نبني جيلا نوويا بامتياز؛ فالجدول الزمني لعملية تدريب وتأهيل الكوادر البشرية مرتبط بالجدول الزمني لتنفيذ المشروع . وحاليا هناك بروسيا نحو ٦٠٠ متدرب وسيصل العدد الكلي الذي سيتم تدريبه الي حوالي ٢١٥٠ متدرب. ايضا مشاركة كوادرنا في الإشراف المباشر على أعمال الانشاءات والتصنيع ثم التركيب هي التي تضمن نقلا حقيقيًا للخبرة النووية إلى الكوادر الوطنية .

هل يمكن أن نشهد محطات نووية أخرى في مصر بعد الضبعة؟

طموحنا أن يعزز مشروع الضبعة مكانة مصر كدولة رائدة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية إقليميًا ودوليًا. امتلاك الخبرة والتكنولوجيا والكوادر المدربة يجعل التوسع في البرنامج النووي أمرا طبيعيا، حيث يُرسخ المشروع مكانة مصر الإقليمية ويفتح الأفق أمام تصدير الخبرات والكهرباء للدول العربية الشقية والدول الإفريقية الصديقة.

ما النصيحة التي توجهها لصناع القرار في ملف الطاقة النووية؟

نصيحتي هي الاستمرار في هذا المسار الذي يعكس قوة الدولة ومتانة مؤسساتها، اذ يجب التركيز الدائم على أن المحطة لا تُولّد الكهرباء فحسب، بل تنتج المعرفة، وتبني الإنسان . الاستثمار في التكنولوجيا النووية هو استثمار في السيادة الوطنية وأمن الطاقة المستدام للأجيال القادمة والتوسع فيها امر ممدوح وهناك طموح كبير وأمل نحو إستخدام المفاعلات النووية المعيارية الصغيرة.

بعد سنوات من العمل في المجال النووي، ما أكثر لحظة شعرت فيها بالفخر؟

لحظات الفخر كثيرة ومتنوعة ما بين نجاح التفاوض وإبرام العقود النووية خاصة توقيع العقد الرئيسي في ٢١ ديسمبر ٢٠١٦ ثم إطلاق إشارة البدء للمشروع في ١١ ديسمبر ٢٠١٧ ثم اثناء الصبة الخرسانية الاولي للوحدة النووية الأولي في مصر في ٢٠ يوليو ٢٠٢٢ وانتقال مصر من دولة مخططة الي دولة منشئة لمحطات نووية أيضا مع تركيب أول معدة طويلة الاجل وهي مصيدة قلب المفاعل للوحدة النووية الاولي في ٦ أكتوبر ٢٠٢٣ وأخيرا وضع حجر الأساس للمشروع والصبة الخرسانية الأولي للوحدة النووية الرابعة في ٢٣ يناير ٢٠٢٤ وحضور الرئيسين المصري والروسي عبر تقنية الفيديو كونفرانس ودولة رئيس مجلس الوزراء بالموقع ولكن تظل اللحظة الحاسمة التي تجسدت في ١٩ نوفمبر ٢٠١٥ وتوقيع الاتفاقيات النووية الثلاث التي فتحت الباب نحو تنفيذ المشروع وتحقيق حلم كل المصريين هي اللحظة الأهم؛ خاصة وكوني صاحب اقتراح هذا اليوم ليكون العيد السنوي للطاقة النووية في مصر ، تلك اللحظات أكدت أن تعب السنوات لم يذهب هباءً، وأن مصر دخلت النادي النووي من أوسع أبوابه.

حوار / مى رفاعى

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

الدكتور خالد جاد المتحدث الرسمي باسم وزارة الزراعة في حوار لـ « عالم المال »:

2025.. طفرة في الصادرات الزراعية والتحول الرقمي

9 ملايين طن حجم الصادرات.. بواقع 800 ألف طن زيادة عن عام 2024

دعم 45 ألف مربي في مشروع إحياء البتلو بـ 10 مليارات جنيه

قال الدكتور خالد جاد، المتحدث الرسمي باسم وزارة الزراعة، إن الوزارة قطعت شوطًا كبيرًا خلال عام 2025 في العديد من القطاعات، بما في ذلك التحول الرقمي الذي شمل إدراج نحو 8.3 مليون فدان على منظومة «كارت الفلاح»، بالإضافة إلى تنظيم أكثر من 33 ألف ندوة إرشادية لنقل التوصيات الزراعية الحديثة إلى المزارعين.

وأضاف «جاد» في حوار له مع «عالم المال»، أن الوزارة نجحت في تطبيق ممارسات مرشدة لاستخدام المياه على مساحة 1.4 مليون فدان، بالإضافة إلى إطلاق حملات لمكافحة الآفات وحماية الثروة النباتية،

كما حققت الوزارة نجاحًا كبيرًا في تنمية الثروة الحيوانية، عبر تقديم تمويلات للمشروع القومي لإحياء البتلو وتسجيل أصناف جديدة من المحاصيل الزراعية. وإلى نص الحوار..

ما تقييمك لأداء القطاع الزراعي خلال العام المنقضي؟

عام ٢٠٢٥ كان من أهم الأعوام على وزارة الزراعة، فكان مليئا بالأحداث الإيجابية وتروي قصة نجاح كبيرة، حققنا خلاله رقمًا قياسيًا في حجم الصادرات، حيث سجلت حوالي ٩ ملايين طن، وهو إنجاز كبير مقارنة بالأعوام السابقة، هذا التقدم كان مدفوعا بفتح ٢٥ سوقا جديدة، وهو ما يبرز قدرة مصر على تعزيز التنافسية في الأسواق العالمية، ويعكس الثقة الكبيرة التي يحظى بها المنتج الزراعي المصري في الخارج.

ماذا عن المزارع ومحطات التصدير التي استفادت منها منظومة التكويد هذا العام؟

ضمن تعزيز التنافسية، تم إدراج نحو ٦,٤٥٠ مزرعة ومحطة تصدير بمنظومة التكويد بهدف التصدير، بمساحة إجمالية تصل إلى ٦٩٥ ألف فدان هذه الخطوة كانت مهمة في تعزيز القدرة التنافسية للمنتج المصري على المستوى العالمي، كما صدرنا أكثر من ٤٠٥ سلع زراعية إلى حوالي ١٦٧ دولة حول العالم، ما يعكس نجاح سياسات الوزارة في تعزيز الصادرات.

وماذا عن الطفرة التي حققتها الصادرات الزراعية بالعام الماضي؟

كان لدينا زيادة كبيرة في الصادرات الزراعية هذا العام مقارنة بعام ٢٠٢٤، حيث ارتفعت الصادرات بنحو ٨٠٠ ألف طن، هذا يُعتبر نجاحًا كبيرًا للصادرات المصرية ويعكس نجاح استراتيجيات الوزارة في تعزيز التنافسية في الأسواق العالمية.

ماذا عن محصول القمح خلال العام الماضي؟

كان عامًا مميزًا بالنسبة للقمح، شهدنا خلاله أعلى معدل توريد لمحصول القمح، حيث سجلنا خلاله ٤ ملايين طن من التوريد، وهو أعلى رقم تم تحقيقه في تاريخ مصر، كما بلغ إنتاج القمح هذا العام حوالي ١٠ ملايين طن، مما يعكس أيضًا أحد أعلى مستويات الإنتاج، وعلى مستوى إنتاجية الفدان، فقد وصلت إلى ٥٦٪، وهو أيضًا من أعلى الإنتاجيات لمحصول القمح في تاريخ البلاد.

هل حققنا الاكتفاء الذاتي في بعض الصناعات بالعام المنصرم؟

القطاع الزراعي حقق هذا العام أرقامًا قياسية في الاكتفاء الذاتي في عدة قطاعات، تم تحقيق اكتفاء ذاتي بنسبة ١٠٠٪ من بيض المائدة وكذلك الألبان الطازجة، كما وصل الاكتفاء الذاتي من الدواجن إلى نسبة ٩٧٪ بإنتاج حوالي ٢,٤ مليون طن، أما بالنسبة للأسماك ، فقد تم تحقيق حوالي ٩٣,٥٪ من الاحتياجات المحلية.

هل هناك تحديات واجهتها الوزارة خلال العام الماضي؟ وكيف تم التعامل معها؟

نعم، واجهنا العديد من المعوقات خلال هذا العام، من أبرز هذه المعوقات ظهور سلالات جديدة من الحمى القلاعية، والتي كانت تشكل تحديًا كبيرًا للقطاع الحيواني ولكن بفضل جهود الوزارة، تمكنا من السيطرة على الوضع من خلال تقديم حوالي ٥ ملايين جرعة علاج للحيوانات، والآن نقدم الدعم للدول المجاورة لمساعدتها في التغلب على هذه المشكلة.

ماذا عن آلية التعامل مع مشاكل منظومة الأسمدة؟

منظومة الأسمدة كانت تواجه العديد من المشاكل على مدار السنوات الماضية كان هناك صعوبة في وصول الدعم إلى مستحقيه بسبب التسويات الورقية، ولكن تمكنا من حل هذه المشكلة عن طريق تطبيق «كارت الفلاح» والحوكمة، حيث تمكنا من توصيل الأسمدة إلى مستحقيها بنسبة كبيرة جدًا، وكان عام ٢٠٢٥ من أهم الأعوام التي شهدت رقابة صارمة على المنظومة، وتم تحويل العديد من المخالفات إلى الجهات الرقابية.

هل تم تحقيق أي إنجازات أخرى في القطاع الزراعي؟

بالتأكيد، وزارة الزراعة نجحت هذا العام في تسجيل حوالي ٧ أصناف جديدة من المحاصيل الحقلية المختلفة، بالإضافة إلى عدد كبير من محاصيل الخضر وتقاوي الخضر لأول مرة في مصر من هذه الإنجازات تعتبر خطوة كبيرة نحو تحسين الإنتاج الزراعي في مصر.

ونجحت وزارة الزراعة في تسجيل العديد من المحاصيل الزراعية الجديدة، بما في ذلك الطماطم، الخيار، البطيخ، وغيرها، فأصبح اليوم لدينا العديد من الخضراوات المصرية التي تمثل إنجازًا كبيرًا في تحسين الإنتاج الزراعي، هذا يسهم بشكل كبير في زيادة تنوع المحاصيل المحلية وتحسين جودتها.

ماذا عن التقييم الدولي لمركز البحوث الزراعية؟

مركز البحوث الزراعية حقق إنجازًا كبيرًا هذا العام بحصوله على الترتيب الثاني في التقييم الدولي، وهو ما يعكس الجهود المبذولة في تحسين البحث العلمي الزراعي في مصر، هذا التقدير الدولي يعزز من مكانة المركز ويؤكد تقدمه في تقديم حلول مبتكرة لتحسين الإنتاج الزراعي.

كيف تقيم جهود وزارة الزراعة في التحول الرقمي والإرشاد الزراعي خلال هذا العام؟

لقد قطعنا شوطًا كبيرًا في التحول الرقمي والإرشاد الزراعي وتم إدراج نحو ٨,٣ مليون فدان على منظومة «كارت الفلاح»، وهي خطوة مهمة في تحسين إدارة القطاع الزراعي كما بلغ عدد المزارعين المدرجين على المنظومة حوالي ٤,٨ مليون مزارع إلى جانب ذلك، كانت هناك جهود إرشادية مكثفة، حيث تم تنفيذ أكثر من ٣٣ ألف ندوة و١٩ ألف حقل إرشادي في مختلف أنحاء الجمهورية لنقل التوصيات والممارسات الزراعية الحديثة إلى المزارعين.

ماذا عن جهود تنمية قطاعي الثروة الحيوانية والداجنة؟

فيما يتعلق بالثروة الحيوانية، بلغ حجم الثروة الحيوانية في مصر ٨,٦ مليون رأس ماشية، كما تم تقديم تمويلات للمشروع القومي لإحياء البتلو لدعم صغار المربين، تجاوزت حتى الآن ١٠ مليارات جنيه، وبلغ عدد المستفيدين نحو ٤٥,١ ألف شخص، مما ساعد في تربية وتسمين أكثر من ٥٢٢,٥ ألف رأس ماشية، كما تم إصدار نحو ١٣,٠٩٢ ترخيصًا لمشروعات الإنتاج الحيواني والداجني والعلفية، إضافة إلى تقديم أكثر من ٣٥ مليون جرعة تحصين ضد الأمراض الوبائية.

هل كانت هناك مبادرات لرفع مستوى السلالات الحيوانية؟

بالتأكيد، تم تنفيذ أكثر من ١,٤ مليون جرعة تلقيح اصطناعي بهدف إدخال سلالات ذات إنتاجية عالية لدى صغار المربين، كما نفذنا أكثر من ٦,٠٠٠ قافلة بيطرية مجانية عبر مختلف المحافظات لتقديم الدعم الفني والطبي للمربين في القرى.

كيف تدعم الوزارة منظومة البحث العلمي الزراعي؟

دعمنا البحث العلمي الزراعي من خلال تشجيع الابتكار وتوفير تقنيات حديثة لزيادة الإنتاجية، فنجحت المراكز البحثية في استنباط وتسجيل ١٧ صنفًا وهجينًا جديدًا، بالإضافة إلى نجاح البرنامج الوطني لإنتاج تقاوي الخضر في تسجيل ٣٣ صنفًا جديدًا، هذا يسهم في تقليل فاتورة الاستيراد وتوفير منتجات محلية بجودة عالية، كما تم توفير أكثر من ٥٤,٣٣٨ طن من التقاوي عالية الإنتاجية التي تم انتقاؤها وفقًا لأحدث المعايير العلمية لضمان مقاومة الآفات والتكيف مع التغيرات المناخية.

7 أصناف جديدة من المحاصيل سجلتها وزارة الزراعة في خطوة لتحسين الإنتاج المحلي

إدراج 8.3 مليون فدان ضمن منظومة «كارت الفلاح»

4 ملايين طن قمح حصيلة التوريد كأعلى إنتاجية تاريخية

رضا الشرقاوي رئيس شركة اسينيل للتنمية الزراعية:

زيادة المساحات والتقنيات الحديثة وراء طفرة صادرات الحاصلات الزراعية

مشروعات الدلتا الجديدة وتوشكى تضيف 4 ملايين فدان للرقعة الزراعية

الروتين وتطوير التقاوي أبرز تحديات الزراعة خلال 2025

تشريعات جديدة تجذب الاستثمارات الأجنبية والعربية نحو القطاع الزراعي

الشباك الواحد وضبط أسعار الأراضي أهم عناصر دعم الاستثمار الزراعي

التكنولوجيا والبحث العلمي مفتاح القضاء على الفجوة الاستيرادية

أسعار طروحات الأراضي الزراعية عائق كبير أمام الاستثمار

يشهد القطاع الزراعي في عام ٢٠٢٥ تطورا ملحوظا بفضل التوسع المستمر في المساحات الزراعية، واعتماد تقنيات زراعية حديثة تعزز من القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية، حيث يحقق القطاع الزراعي خطوات هامة نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية، التي تشمل زيادة الصادرات الزراعية، تعزيز الاقتصاد الوطني، وتحقيق الأمن الغذائي.

قال المهندس رضا الشرقاوي، عضو المجلس التصديري للحاصلات الزراعية، ورئيس شركة اسينيل للتنمية الزراعية والثروة الحيوانية، إنه بالرغم مما تحقق من إنجازات في القطاع الزراعي، لا يزال القطاع يواجه بعض التحديات التي تتطلب المزيد من الدعم الحكومي والتسهيلات لجذب الاستثمارات وتحقيق الاستدامة في الإنتاج الزراعي.

وأكد أهمية المشروعات القومية في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية وزيادة الصادرات، كما يتحدث عن أهمية دعم البحث الزراعي وتطوير التقنيات الحديثة، بالإضافة إلى ضرورة التوسع في التصنيع الزراعي لاستيعاب الطفرة الإنتاجية.

وإلى نص الحوار..

ما تقييمك لأداء قطاع الزراعة في الفترة الأخيرة؟

قطاع الزراعة شهد تطورًا ملحوظًا في الفترة الأخيرة، حيث وصل إجمالي صادرات مصر من الحاصلات الزراعية إلى نحو ٨,٥ مليون طن حتى نهاية نوفمبر ٢٠٢٥، بزيادة تقدر بحوالي ٧٠٠ ألف طن مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، هذا النمو جاء نتيجة لزيادة المساحات الزراعية، خصوصًا مع دخول مشاريع كبيرة مثل الدلتا الجديدة وتوشكى.

كيف أسهمت المشاريع الزراعية الكبرى مثل الدلتا الجديدة وتوشكى في هذا النمو؟

توسيع الرقعة الزراعية كان له دور كبير في زيادة الإنتاج، حيث أضافت هذه المشاريع حوالي ٤ ملايين فدان جديدة إلى الرقعة الزراعية، ما ساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المصرية في الأسواق العالمية، هذه الإنجازات هي نتيجة للتوسع في التقنيات الزراعية الحديثة التي بدأت تؤتي ثمارها في الزراعة الكبيرة والصغيرة على حد سواء، مما يعكس التقدم الكبير الذي حققته الدولة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية لزيادة الصادرات الزراعية وتعزيز الاقتصاد الوطني.

هل تعتقد أن الدولة تسير في الاتجاه الصحيح من ناحية التوسع الزراعي؟

بالتأكيد إذا نظرنا إلى الفترة من عام ٢٠١٧ حتى الآن، نجد أن التوسعات الزراعية كانت كبيرة جدًا، حيث تم دخول العديد من الأراضي في إطار المشروع القومي للزراعة، حيث قدمت الدولة دعماً كبيراً لهذا القطاع، إضافة إلى الدور الفاعل للمزارعين والقطاع الخاص، ما ساعد في تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية.

كيف ترى مستقبل صادرات مصر الزراعية في الفترة المقبلة؟

أعتقد أن هناك إمكانيات كبيرة لنمو صادرات مصر الزراعية، الحكومة تعمل على توفير المزيد من المساحات الزراعية الجديدة التي ستحقق زيادة في الإنتاج وتوسيع التنافس في الأسواق العالمية هناك استراتيجية لزيادة ٤ مليون فدان أخرى في السنوات الثلاث المقبلة، وهو ما سيساعدنا في تحسين القدرة على المنافسة عالميًا.

ما التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في مصر وكيف يمكن التغلب عليها؟

أحد التحديات الكبرى التي يواجهها القطاع الزراعي هو الروتين في تخصيص الأراضي الزراعية، وهو ما يتطلب مرونة أكبر من أجل جذب المزيد من الاستثمارات إضافة إلى ذلك، هناك حاجة ماسة لتطوير الأبحاث الزراعية وتحسين جودة التقاوي، بالإضافة إلى زيادة القدرة على معالجة المنتجات الزراعية هذه المجالات بحاجة إلى دعم حكومي أكبر لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوسيع أسواق التصدير.

نود التعرف على خطوات الحكومة لجذب المزيد من الاستثمارات إلى القطاع الزراعي؟

الحكومة وضعت أنظمة وقوانين لجذب الاستثمارات في القطاع الزراعي، وهذه الأنظمة ساعدت في جذب العديد من الشركات الأجنبية والعربية للعمل في مصر القطاع الخاص يلعب دورًا مهمًا في هذا النمو، حيث يتمتع بمرونة أكبر ويساهم في زيادة الإنتاجية.

هل تعتقد أن الدعم الحكومي في مجال البحث العلمي كاف لتحقيق التقدم المطلوب؟

القطاع الزراعي يحتاج إلى المزيد من الحوافز الاستثمارية، خاصة في مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مثل تحسين آليات الزراعة والتقاوي هذا سيسهم في سد الفجوة الاستيرادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، أيضًا، هناك ضرورة للتوسع في التصنيع الزراعي لاستيعاب الطفرة الإنتاجية.

أخيرا ما النصيحة التي تقدمها للحكومة بشأن القطاع الزراعي في مصر؟

أوصي بتدعيم وتعميق آلية الشباك الواحد لتسهيل وتحفيز اندماج القطاع الخاص في العملية الإنتاجي، من الضروري أيضًا تبني سياسات أكثر مرونة في تخصيص الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى ضرورة السيطرة على أسعار طروح الأراضي الزراعية، حيث أنها أصبحت معوقًا لجذب الاستثمارات الجديدة.

أحمد صبحي:

القروض منخفضة الفائدة عامل رئيس في نمو صادرات البطاطس من 20 % إلى 70 %

تعتبر القروض الحكومية من أبرز الأدوات التي أسهمت في تعزيز أداء الشركات الزراعية المصرية، وزيادة صادراتها خلال الفترة الماضية.

وفي هذا السياق، يتحدث أحمد صبحي، رئيس مجلس إدارة شركة السلام الدولية للحاصلات الزراعية، عن الفوائد التي حققتها شركته من برامج القروض الحكومية وأثرها المباشر على زيادة حصتها في السوق العالمية.

وأشار إلى أن شركته قد شهدت تحسنا ملحوظا في أدائها بعد استفادتها من القروض المدعومة، حيث ارتفعت مساهمة صادراتها من ٢٠٪ إلى نحو ٧٠٪، من إجمالي أعمالها، مع التركيز على تصدير البطاطس بشكل خاص.

وأكد أن الدعم الحكومي المتمثل في القروض بفائدة منخفضة لعب دورًا محوريًا في هذا النجاح، حيث شكل تمويل بنسبة فائدة ٥٪ عنصرًا حاسمًا في دعم التوسع والنمو، بالمقارنة مع أسعار الفائدة المرتفعة، التي قد تصل إلى ١٥٪، مما يزيد من تكاليف الاقتراض ويضغط على هوامش الربحية.

وأضاف أن شركته تخطط لزيادة صادراتها بنسبة ٢٥٪ في الفترة المقبلة، من خلال فتح أسواق جديدة في القارة الأفريقية، وتحديدًا في دول مثل تشاد وبوركينا فاسو والنيجر وموريتانيا، هذه الخطوة جزء من استراتيجية شاملة تهدف إلى تنويع الأسواق وزيادة الحضور التصديري للشركة في أسواق جديدة.

وفيما يتعلق بالقروض الزراعية بشكل عام، أظهرت البيانات الرسمية التي نشرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن إجمالي القروض الاستثمارية الممنوحة للمزارعين والمشروعات الزراعية قد وصل إلى ٥٦ مليار جنيه في العام المالي ٢٠٢٣.٢٠٢٤، مقارنة بـ١٦,١ مليار جنيه في العام السابق، مما يمثل نموًا بنسبة ٢٤٨,٥٪، هذه القروض ساهمت في دعم التوسع في الأنشطة الزراعية والاستثمارية، فضلاً عن تطوير مشروعات الثروة الحيوانية.

كما شهدت القروض متوسطة الأجل زيادة ضخمة بنسبة ١٠٣٤,٦٪ لتسجل ٢٢,٦ مليار جنيه، في حين تراجعت القروض قصيرة الأجل بنسبة ٢٢,٧٪، بسبب تراجع القروض بضمان الودائع وبعض الأغراض الأخرى مثل الجاري ووسائل النقل.

هذه المؤشرات تعكس تزايد الاهتمام الحكومي بتوفير الدعم اللازم للقطاع الزراعي، وهو ما يسهم في دعم نمو الشركات وزيادة صادراتها الزراعية في الأسواق العالمية.

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

الدكتور إسلام عزام أستاذ التمويل بالجامعة الأمريكية ورئيس البورصة المصرية في حوار له مع «عالم المال»:

EGX30 سجل ارتفاعًا بنحو 40 % خلال 2025

إطلاق المشتقات المالية في الربع الأول من 2026 لتوفير أدوات حماية للأسواق والشركات

إعادة تفعيل بيع الأوراق المالية المقترضة (Short Selling) لتحسين السيولة وإدارة المخاطر

أكد الدكتور إسلام عزام، أستاذ التمويل بالجامعة الأمريكية ورئيس البورصة المصرية، أن البورصة شهدت خلال العام الماضي تحولات مهمة في أدائها وأوضاعها المالية، مع تحسن كبير في بيئة الاستثمار وزيادة ثقة المستثمرين، مما أسهم في تعزيز مشاركة المؤسسات المحلية والأجنبية.

وأضاف «عزام» في حوار له مع «عالم المال» أن مؤشر EGX٣٠ سجل ارتفاعًا بنحو ٤٠٪ ليقفز أعلى مستوى ٤١ ألف نقطة، ما يعكس ليس فقط ارتفاع الأسعار، ولكن أيضًا تحسنًا تدريجيًا في هيكل السوق وعمقها، و يعود هذا الأداء الإيجابي إلى مجموعة من الإصلاحات التنظيمية والتشغيلية التي عملت البورصة من خلالها على تعزيز السيولة وتحسين عملية اكتشاف الأسعار، بالإضافة إلى الاستعداد لإدراج أدوات مالية جديدة.

وأشار إلى أن البورصة تدرس تطبيقات الذكاء الاصطناعي في عمليات التداول والتشغيل، وتستهدف أيضًا جذب شركات جديدة من قطاعات متنوعة لتعميق السوق وزيادة جاذبيتها الاستثمارية خلال العام الجاري.

وإلى نص الحوار..

كيف تقيّم أداء البورصة بالعام الماضي؟ وما أبرز النجاحات والتحديات التي واجهت السوق؟

ما شهدته البورصة خلال ٢٠٢٥ يعكس تضافر العديد من العوامل الإيجابية، أبرزها تحسن مناخ الاستثمار، وارتفاع ثقة المستثمرين، وزيادة مشاركة المؤسسات، إلى جانب الإصلاحات التنظيمية والتشغيلية التي تم تنفيذها.

حيث تجاوز مؤشر EGX٣٠ مستوى ٤١ ألف نقطة، وحقق ارتفاعًا بنحو ٤٠٪، مما لا يعكس فقط تحسنًا في الأسعار، بل يشير أيضًا إلى تحسن تدريجي في هيكل السوق من خلال تعميق السوق، وزيادة الأدوات المالية، وتنويع قاعدة المستثمرين.

ما أبرز القرارات التنظيمية أو التطويرية التي ستتخذها البورصة خلال ٢٠٢٦؟ وكيف تنعكس على كفاءة السوق وحماية المستثمر؟

نعمل على تطوير السوق عبر عدة محاور، أبرزها:

إعادة تفعيل بيع الأوراق المالية المقترضة (Short Selling): تهدف إلى زيادة كفاءة السوق، وتوفير أدوات إضافية لإدارة المخاطر، والحد من المبالغات السعرية، وزيادة السيولة، مع تطبيق ضوابط رقابية دقيقة تضمن حماية السوق والمتعاملين.

دراسة تطبيقات الذكاء الاصطناعي: لتعزيز كفاءة التشغيل وتحسين خدمات السوق بما يواكب أفضل الممارسات العالمية.

كيف ترى ملف سوق المشتقات والخطوات التي تتم في هذا المجال؟

المشتقات المالية تعزز كفاءة السوق من خلال توفير أدوات لإدارة المخاطر، تحسين التسعير، وزيادة عمق السوق. هذه المشتقات تشمل:

العقود الآجلة (Futures): اتفاق لشراء أو بيع أصل بسعر محدد في تاريخ مستقبلي.

الخيارات (Options): حق، دون التزام، لشراء أو بيع أصل بسعر محدد قبل تاريخ معين.

البورصة المصرية تعمل حاليًا على استكمال الإطار التشريعي والتنظيمي، تطوير البنية التكنولوجية، ورفع كفاءة الأطراف ذات الصلة، تمهيدًا لإطلاق هذه الأدوات في الربع الأول من ٢٠٢٦ بصورة مدروسة وآمنة، وجذب شرائح جديدة من المستثمرين، خاصة المؤسسات.

أهمية المشتقات:

حماية الشركات والمستثمرين من تقلبات الأسعار.

زيادة أحجام التداول ورفع مستويات السيولة.

تحسين عملية اكتشاف الأسعار العادلة في السوق.

طرح شركات جديدة في ٢٠٢٦.. كيف يعزز ذلك من السوق؟

الطروحات الجديدة تمثل عنصرًا محوريًا في تعميق السوق وزيادة جاذبيته للمستثمرين المحليين والأجانب، و نسعى لجذب شركات من قطاعات متنوعة لتوسيع قاعدة الأوراق المالية المتداولة، ودعم دور البورصة كمنصة رئيسية

حوار: جمال الهواري

الدكتور سامح الترجمان مؤسس ورئيس مجلس إدارة Evolve Investment Holding في حوار لـ «عالم المال»:

إجمالي الأصول المُدارة في صناديق الذهب يصل إلى 5 مليارات جنيه

استمرار نمو قاعدة المستثمرين والأصول وتوسع محتمل في عدد الصناديق خلال 2026

ارتفاع الطلب على الذهب يعكس التوجه نحو حماية القوة الشرائية في ظل التضخم وتقلبات العملة

صناديق الذهب تدعم الشمول المالي وتنويع المحافظ الاستثمارية

قال الدكتور سامح الترجمان، مؤسس ورئيس مجلس إدارة Evolve Investment Holding ورئيس البورصة الأسبق، إن صناديق الذهب في مصر شهدت نموًا ملحوظًا، وأثبتت جدواها كأداة استثمارية وتحوطية، مع زيادة أعداد المستثمرين وقيمة الأصول المدارة.

وأشار في حوار له مع «عالم المال» إلى أن هذه الصناديق تتيح لصغار المستثمرين دخول سوق الذهب بسهولة وبتكاليف منخفضة، دون الحاجة لتحمل مخاطر التخزين، متوقعًا أن يشهد عام ٢٠٢٦ مزيدًا من التوسع وزيادة قاعدة المستثمرين، مما يعزز مكانة صناديق الذهب كأداة رئيسية للاستثمار للأفراد والمؤسسات.

وإلى نص الحوار..

كيف تقيّم أداء صناديق الذهب خلال الفترة الماضية، وهل نجحت في تحقيق الهدف منها كأداة تحوطية؟

شهدت صناديق الذهب أداءً إيجابيًا سواء من حيث النمو في قاعدة المستثمرين أو العوائد المحققة، وهو ما يعكس نجاحها في تحقيق الهدف من إطلاقها كأداة استثمارية وتحوطية، كما تخطى عدد المتعاملين على صناديق الذهب أكثر من ٣٠٠ ألف مستثمر بإجمالي صافي قيمة أصول يصل لـ ٥ مليارات جنيه.

وجاءت عوائد صناديق الذهب متفاوتة، نتيجة لاختلاف توقيت إطلاق الصناديق في ظل التغير المستمر في أسعار الذهب، و جاءت العوائد التراكمية على النحو التالي:

AZ & Evolve – AZ–Gold: 120.28%
Beltone & Evolve – Sabayek: 53.58%
El Ahly AM & Evolve – Dahab: 63.21%
Mubasher & Evolve – Dahab Mubasher: 16.50%

ما العوامل الرئيسة التي أثّرت على أداء صناديق الذهب؟

تأثر أداء صناديق الذهب بأسعار الذهب العالمية، والتي شهدت تقلبات وارتفاعات ملحوظة خلال الفترة الماضية نتيجة المتغيرات الجيوسياسية والسياسات النقدية وسعر الصرف المحلي، ومعدلات التضخم، التي عززت من توجه الأفراد نحو الذهب كأداة للحفاظ على القوة الشرائية.

إلى أي مدى ساهمت صناديق الذهب في جذب المستثمرين؟

نجحت صناديق الذهب في جذب شريحة من المستثمرين، خاصة صغار المستثمرين الذين لم يكن بمقدورهم سابقًا الاستثمار في الذهب المادي بكفاءة، وذلك بفضل: انخفاض قيمة الاستثمار المبدئي، سهولة الشراء والاسترداد، وعدم تحمل أعباء التخزين أو مخاطر الاحتفاظ بالذهب.

ما أبرز التحديات التي تواجه صناديق الذهب حاليًا؟

تواجه صناديق الذهب بعض التحديات، منها الحاجة إلى مزيد من الوعي الاستثماري حول طبيعة الصناديق وآليات تسعيرها، مستويات السيولة في بعض الصناديق تتحسن تدريجيًا مع زيادة حجم الأصول، فهم الفروق بين الصناديق المختلفة.

ما المستهدفات المتوقعة لصناديق الذهب خلال العام الجديد؟

استمرار نمو أعداد المستثمرين والأصول المدارة في صناديق الذهب، وتوسع محتمل في عدد الصناديق المطروحة، وزيادة دور صناديق الذهب كأداة أساسية للتحوط سواء للأفراد أو المؤسسات.

حوار: جمال الهواري

حاتم البنا العضو المنتدب لشركة «زالدي للاستثمارات» في حوار مع «عالم المال»:

رفع قيمة الأموال المدارة من 4 إلى 9 مليارات جنيه خلال 12 شهراً

الشركة نجحت في الحصول على رخصتين جديدتين لتعزيز توسعها وترسيخ مكانتها في سوق الاستثمار

إطلاق أول صندوق دخل ثابت باليورو في مصر خطوة فارقة في تنويع منتجاتنا الاستثمارية

تستعد شركة زالدي للاستثمارات للمضي قدماً في مسارها المتميز ضمن إطار استراتيجيتها الطموحة لعام ٢٠٢٦، بعد أن حققت في العام الماضي العديد من الإنجازات البارزة، شملت حصول الشركة على تراخيص جديدة، بالإضافة إلى إطلاق صناديق استثمارية مبتكرة، مع تسجيل نمو ملحوظ في حجم الأموال المدارة.

وكشف الدكتور حاتم البنا، العضو المنتدب لشركة «زالدي للاستثمارات» في حوار مع «عالم المال»، عن أبرز إنجازات الشركة في الفترة الماضية، كما استعرض أبرز أهدافها وتوجهاتها الاستراتيجية خلال عام ٢٠٢٦.

ما أبرز الإنجازات التي حققتها زالدي للاستثمارات؟

حققت الشركة عدة إنجازات مهمة، أبرزها الحصول على رخصتين جديدتين بعد موافقة الهيئة، أحدهما رخصة تلقي الاكتتابات ورخصة الترويج والتغطية ما يعزز من قدرات الشركة ويوسع نطاق أنشطتها في السوق.

ماذا عن تطور نشاط صناديق الاستثمار لديكم؟

شهد نشاط صناديق الاستثمار توسعًا ملحوظا، ففي يناير ٢٠٢٥ تم إطلاق صندوق «مكسب» للدخل الثابت المقوم باليورو، وهو الأول من نوعه في السوق المحلية. بينما في يوليو ٢٠٢٥ تم إطلاق صندوق زالدي ستار وهو صندوق سيولة نقدية بالجنيه المصري، ليضاف إلى باقة من المنتجات الاستثمارية الجديدة التي حققت نجاحًا جيدًا.

كيف انعكس هذا الأداء على حجم الأموال المدارة؟

أسهمت هذه الإنجازات في رفع حجمها من نحو ٤ مليارات جنيه في بداية العام إلى ما يقرب من ١٣ مليارات جنيه في الوقت الحالي وهو ما يعكس ثقة المستثمرين في استراتيجية الشركة وأدائها.

ما الصناديق الجديدة التي تستعد الشركة لإطلاقها خلال الفترة المقبلة؟

تستعد الشركة لإطلاق صندوقين جديدين خلال شهرين على الأكثر أحدهما صندوق أسهم يغطي مختلف الأسهم المصرية برأسمال مستهدف يبلغ نحو ٥٠ مليون جنيه والآخر صندوق أسهم متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وبحجم مستهدف مماثل، استجابةً للطلب المتزايد من المستثمرين.

نخطط لإطلاق صندوقين جديدين للأسهم في غضون شهرين على الأكثر

تعتزم إطلاق صندوق أسهم متوافق مع الشريعة الإسلامية

تنشيط سوق المشتقات سيحدث نقلة نوعية في إدارة المخاطر وجذب الاستثمارات

هل لدى الشركة خطط للتوسع في أنواع أخرى من الصناديق؟

نعم.. تضع الشركة ضمن خطتها المستقبلية التوسع في الصناديق المتخصصة مثل الصناديق العقارية وذلك كمرحلة لاحقة بعد استكمال إطلاق الصناديق الحالية.

ما رأيك في الدور الذي تلعبه الهيئة العامة للرقابة المالية لدعم نشاط الشركة؟

هناك تعاون واضح وتيسير كبير من جانب الهيئة العامة للرقابة المالية خاصة خلال الفترة الأخيرة حيث أصبحت الإجراءات أكثر وضوحًا مع الالتزام بمواعيد محددة لدراسة المشروعات والبت فيها، وهو ما شجع الشركة على التوسع ووضع خطط مستقبلية طموحة.

ما أهمية تنشيط سوق المشتقات المالية بالنسبة لنشاطكم؟

يمثل تنشيط سوق المشتقات إضافة مهمة للغاية، سواء كأداة استثمارية مستقلة يمكن إنشاء صناديق متخصصة لها أو كوسيلة فعالة لإدارة المخاطر داخل المحافظ الاستثمارية بما يسهم في خفض المخاطر وجذب شريحة أوسع من المستثمرين.

هل تخوض التجربة في مجالات استثمارية جديدة مثل سوق الكربون؟

ندرس حاليا إنشاء صندوق متخصص في سوق الكربون، إلا أن الفكرة لا تزال في مرحلة الدراسة نظرا لتعدد الفرص والآليات الاستثمارية المتاحة

مع توقعات بأن تكون هذه السوق واعدة وتحقق عوائد جيدة على المدى المتوسط مع تطورها خلال الفترة المقبلة.

حوار / مي رفاعي – إيمان خيري

الاقتصاد يطوي صفحة أزمة النقد الأجنبي

يغطي 8 أشهر من الواردات.. الاحتياطي النقدي يتجاوز 50 مليار دولار بنمو 7 % خلال عام

مصرفيون: زيادة الاحتياطي تعكس استعادة مصادر النقد الأجنبي وثقة الأسواق

على مدار الـ ١٢ شهرًا الماضية حقق الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر قفزات تاريخية مسجلا ٥٠،٢١٥ مليار دولار في نوفمبر ٢٠٢٥ مقارنة بـ ٤٦،٩٥٢ مليار دولار في نوفمبر ٢٠٢٤ محققا نموا نحو ٦،٩٪ بزيادة قدرها ٣،٢ مليار دولار وهو أعلى مستوي على الإطلاق.

هذه الأرقام تكشف بوضوح نجاح سياسات البنك المركزي المصري في إدارة ملف السياسة النقدية، وتمكنه من تعزيز رصيده تدريجيًا على مدار الشهور التالية، في انعكاس مباشر لتحسن موارد النقد الأجنبي.

وسجل احتياطي النقد الأجنبي في ديسمبر ٢٠٢٤ نحو ٤٧،١٠٩ مليار دولار وتطور في يناير ٢٠٢٥ فبلغ ٤٧،٢٦٥ مليار دولار بزيادة ١٥٦ مليون دولار.

بينما سجل في فبراير ٤٧،٣٩٤ مليار دولار بزيادة ١٢٩ عن الشهر السابق عليه، وواصل الارتفاع في مارس بنحو ٣٦٣ مليون دولار ليسجل ٤٧،٧٥٧ مليار دولار.

وقفز في أبريل ٢٠٢٥ بنحو ٣٨٧ مليون دولار ليسجل ٤٨،١٤٤ مليار دولار، واستمر في الارتفاع خلال مايو ٢٠٢٥ ليصل إلى ٤٨،٥٢٦ بزيادة نحو ٣٨٢ مليون دولار.

وواصل النمو في يونيو مسجلا ٤٨،٧٠٠ بزيادة ١٧٤ مليون دولار، وقفز في يوليو إلى ٤٩،٠٣٦ مليار دولار بزيادة ٣٣٦ مليون دولار.

وارتفع في أغسطس ٢١٤ مليون دولار ليسجل ٤٩،٢٥٠ مليار دولار، وفي سبتمبر سجل زيادة ٢٨٣ مليون دولار ليصل إلى ٤٩،٥٣٣ مليار دولار.

وحقق في أكتوبر زيادة قدرها ٥٣٨ مليون دولار ليسجل ٥٠،٠٧١ مليار دولار، وواصل الارتفاع في نوفمبر مسجلا ٥٠،٢١٥ مليار دولار بزيادة ١٤٤ مليون دولار.

أكد الدكتور عز الدين حسانين، الخبير المصرفي، أن الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر حقق تطورًا لافتًا خلال العام الأخير، مدفوعًا بعوامل استثنائية عززت من متانة المركز الخارجي للاقتصاد.

وأوضح حسانين أن صفقة "رأس الحكمة" مثلت نقطة التحول الأهم في عام ٢٠٢٤، إذ وفرت ٣٥ مليار دولار، منها ٢٤ مليار دولار سيولة نقدية مباشرة و١١ مليار دولار في صورة تحويل ودائع، ما ساهم بشكل حاسم في تغطية جانب كبير من عجز الحساب الجاري ودعم الاحتياطي النقدي.

وأضاف أن الارتفاع العالمي في أسعار الذهب كان أحد العوامل الرئيسية الداعمة للاحتياطي، موضحًا أن قيمة رصيد الذهب لدى البنك المركزي ارتفعت من نحو ١٢ مليار دولار إلى قرابة ١٨ مليار دولار، مشيرًا إلى أن نحو ٣ مليارات دولار من هذه الزيادة جاءت نتيجة إعادة التقييم فقط دون إضافة كميات جديدة.

وفيما يتعلق بميزان المدفوعات، أوضح حسانين أنه رغم اتساع العجز التجاري نتيجة زيادة الواردات، فإن الأداء الإيجابي لميزان الخدمات والتحويلات عوض جانبا مهما من هذا العجز، لافتا إلى أن تحويلات المصريين بالخارج ارتفعت من ٣١ مليار دولار إلى ٣٦ مليار دولار، ما ساهم في تحسن عجز الحساب الجاري بنحو ٥ مليارات دولار ليصل إلى حوالي ١٥ مليار دولار خلال العام الجاري.

وشدد على أن الاحتياطي النقدي الحالي يمثل "وسادة أمان حقيقية" للاقتصاد المصري، موضحًا أنه يغطي واردات البلاد لمدة تتراوح بين ٧ و٨ أشهر، وهو مستوى يفوق بكثير المعيار الدولي الآمن البالغ ٣ أشهر.

وأكد أن قوة الاحتياطي النقدي تعد الضامن الأساسي لاستقرار سعر الصرف، وتحد من مخاطر التقلبات الحادة أو الانهيارات المفاجئة في قيمة العملة.

وحول الرؤية المستقبلية، أشار حسانين إلى أن الهدف الاستراتيجي يجب أن يتمثل في رفع الاحتياطي إلى ما يعادل ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي أو ٣٠٪ من الكتلة النقدية، وهو ما يعني ضرورة الوصول إلى مستوى يتراوح بين ٧٥ و٩٠ مليار دولار.

وبشأن توقعاته لعام ٢٠٢٦، رجح استمرار نمو الاحتياطي النقدي مدفوعا بانتعاش قطاع السياحة، الذي قد تتجاوز إيراداته ٢٥ مليار دولار، إلى جانب ارتفاع تحويلات المصريين بالخارج لأكثر من ٤٠ مليار دولار، بشرط استقرار الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة.

وأكد أن المرحلة المقبلة يجب أن تشهد تحولا جوهريًا من الاستدانة إلى الاستثمار، مشددًا على أهمية جذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة لا تقل عن ٢٠ إلى ٢٥ مليار دولار سنويًا، بما يكفل تمويل عجز الحساب الجاري بصورة مستدامة .

أكد الدكتور أحمد مجدي منصور، الخبير المصرفي، أن الاحتياطي النقدي الأجنبي يمثل «صمام الأمان» الحقيقي للدولة، مشيرا إلى الدور المحوري الذي يلعبه في تأمين احتياجات البلاد من السلع والواردات.

وأوضح أن الزيادة جاءت نتيجة عدة عوامل على رأسها قرار تحرير سعر الصرف الذي أدى إلى القضاء على السوق الموازية، مما شجع المصريين بالخارج على تحويل مدخراتهم عبر القنوات الشرعية بالجهاز المصرفي، وأضاف: «القيادة السياسية وضعت خطة طموحة لزيادة الصادرات لتصل إلى ١٠٠ مليار دولار.

وأشار إلى أن البنك المركزي المصري نجح في تنويع سلة العملات المكونة للاحتياطي، والتي تشمل (الدولار، اليورو، الإسترليني، اليوان الصيني، والفرنك السويسري).

ولفت منصور إلى أن الاحتياطي استمر في النمو رغم فقدان نحو ٦٠٪ إلى ٦٥٪ من إيرادات قناة السويس نتيجة الاضطرابات الجيوسياسية في منطقة باب المندب.

وتوقع أن يشهد عام ٢٠٢٦ طفرة سياحية كبرى وفقا لتقارير البنوك العالمية، وهو ما قد يدفع سعر صرف الجنيه للتحسن أمام الدولار.

زياد الحامدي

عز الدين حسانين:

صفقة «رأس الحكمة» وفرت 35 مليار دولار لدعم الاحتياطي وعجز الحساب الجاري

أحمد مجدي منصور:

تحويلات المصريين بالخارج ونمو الصادرات قادا الزيادة رغم تراجع إيرادات قناة السويس

قال جون لوكا، رئيس مجلس إدارة شركة جولد إيرا للسبائك الذهبية، إن السوق شهدت عددًا من التطورات الإيجابية التي عززت جاذبيته، منها تنفيذ جزء من خطة الطروحات الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى دخول أكثر من ٣٧٠ ألف مستثمر جديد، مما ساهم في زيادة السيولة اليومية إلى مستويات غير مسبوقة في بعض الجلسات.

جون لوكا رئيس مجلس إدارة شركة جولد إيرا للسبائك الذهبية:

أرباح رأس المال السوقي للبورصة تجاوزت 3 تريليونات جنيه خلال العام الماضي

القطاع المالي غير المصرفي ومؤشرات الصناعة والعقارات حققوا أداءً قويًا خلال 2025

خفض الفائدة يعزز الاستثمار في الأسهم بدلاً من الودائع ويزيد القوة الشرائية في السوق

وأضاف لوكا في حوار له مع «عالم المال» أن الإصلاحات الاقتصادية مثل تحرير سعر الصرف وخفض الفائدة لعبت دورًا مهمًا في جذب تدفقات أجنبية قوية، إلى جانب ذلك، شهدت السوق صفقات استحواذ كبرى في قطاعات الصناعة والعقارات.

وإلى نص الحوار..

ما تقييمك لحصاد البورصة خلال عام ٢٠٢٥؟

كان عامًا استثنائيًا وتاريخيًا للبورصة بكل المقاييس، حيث حققت السوق مكاسب قياسية تعد الأعلى في تاريخها منذ تأسيسها، وسجل المؤشر الرئيسي EGX٣٠ ارتفاعًا تجاوز ٣٨٪ ليغلق عند ٤١،٢٥٣ نقطة بنهاية العام، مقارنة بـ ٢٩،٧٤٠ نقطة في بداية العام.

كما شهد مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة EGX٧٠ قفزة كبيرة بنسبة تزيد عن ٦٠٪، مما يعكس صعودًا شاملًا شمل معظم القطاعات، هذا الأداء الاستثنائي جاء مدعومًا بتحسن الاقتصاد الكلي، وخفض أسعار الفائدة، وتدفقات استثمارية أجنبية قوية، بالإضافة إلى دخول آلاف المستثمرين الجدد، فضلًا عن صفقات استحواذ كبرى أعادت الثقة إلى السوق، وبلغ رأس المال السوقي للبورصة أكثر من ٣ تريليونات جنيه، مما جعلها واحدة من أفضل الأسواق أداءً في المنطقة رغم التحديات العالمية.

ما أبرز الأحداث خلال العام المنقضي؟

شهد السوق عددًا من التطورات الإيجابية التي عززت جاذبيتها، أبرزها تنفيذ جزء من خطة الطروحات الحكومية والخاصة، ما أسهم في دخول أكثر من ٣٧٠ ألف مستثمر جديد، وهي أعداد قياسية، كما ارتفعت السيولة اليومية إلى مستويات غير مسبوقة في بعض الجلسات، بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الإصلاحات الاقتصادية مثل تحرير سعر الصرف وخفض الفائدة في جذب تدفقات استثمارية أجنبية قوية، بينما كانت صفقات الاستحواذ الكبرى، خصوصًا في قطاعات الصناعة والعقارات، من العوامل البارزة التي أعادت الثقة إلى السوق، ومن أبرز الأحداث أيضًا، تسجيل المؤشرات قممًا تاريخية متتالية، خاصة في النصف الثاني من العام، رغم حدوث حركة عرضية في آخر شهرين نتيجة لعطلات نهاية العام.

ما القطاعات التي كانت أكثر نمواً خلال ٢٠٢٥؟

تصدر قطاع الأسهم الصغيرة والمتوسطة الأداء الأقوى في السوق، حيث قاد مؤشر EGX٧٠ الارتفاعات مسجلاً زيادة تجاوزت ٦٠٪، مدعومًا بتدفق سيولة نشط واهتمام متزايد من المستثمرين المحليين، تلاه نمو ملحوظ في قطاعات مواد البناء، العقارات، التجارة والموزعين، والخدمات المالية غير المصرفية، التي استفادت من تحسن نتائج الأعمال وتراجع تكلفة التمويل، هذا النمو جاء نتيجة لعدة عوامل، منها خفض الفائدة الذي شجع على الاستثمار في الأسهم بدلًا من الودائع، وتحسن القوة الشرائية للأفراد الذي دفع الطلب على المنتجات الاستهلاكية والعقارية، فضلًا عن الإصلاحات الهيكلية التي عززت الثقة في القطاعات الصناعية.

البورصة تستقطب أكثر من 370 ألف مستثمر بالعام المنقضي

ما هي توقعاتك لأداء سوق المال في ٢٠٢٦؟

عام ٢٠٢٦ سيكون عامًا حاسمًا وإيجابيًا، مع استمرار الاتجاه الصعودي واحتمالية وصول المؤشر الرئيسي EGX٣٠ إلى مستويات قرب ٥٠ ألف نقطة بنهاية العام، سيدعم ذلك استكمال الطروحات الحكومية الكبرى في قطاعات متنوعة، بالإضافة إلى تراجع تدريجي في تكلفة التمويل وتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل نمو الاقتصاد وانخفاض التضخم، كما سيتم إعادة تقييم الأسهم بعد سنوات من التسعير المنخفض نسبيًا، ما سيسهم في جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية في ظل الاستقرار النقدي.

حوار فريدة صلاح الدين

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

هاني توفيق الخبير الاقتصادي لـ« عالم المال »:

الاعتماد على الأموال الساخنة حل مؤقت لا يدعم النمو طويل الأجل

المنسوجات القطاع الأكثر حظًا خلال 2025

استقرار سعر الصرف أسهم في تحسين مناخ الاستثمار

أكد الخبير الاقتصادي المهندس هاني توفيق على ضرورة أن تكون الأولوية لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام، وهو ما يستلزم تطبيق إصلاحات هيكلية عميقة، مع التركيز على الإنتاج والتشغيل كأولوية قصوى.

مشيرًا خلال حوار له مع «عالم المال» إلى أن الاستثمار والتشغيل يمثلان جوهر أي سياسة اقتصادية ناجحة.

وإلى نص الحوار..

أولويات 2026 تشمل خروج الدولة من منافسة القطاع الخاص

كيف تقيّم الأداء العام للاقتصاد بالعام الماضي تزامنا مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ومراجعات صندوق النقد؟

لم يحقق الاقتصاد المصري أي تحول إيجابي ملموس، ويرجع هذا إلى أن النمو القائم حاليا جاء مدفوعا بالاقتراض والتمويل بالديون، وليس نتاج لموارد ذاتية أو إنتاج حقيقي طويل الأمد ومستدام.

إلى أي مدى نجحت السياسة النقدية للبنك المركزي في موازنة التضخم ودعم النمو الاقتصادي خلال ٢٠٢٥؟

جاءت موازنة التضخم عن طريق تثبيت واستقرار سعر صرف الدولار، وجاء هذا الاستقرار بناء على حجم الأموال الساخنة التى تدفقت خلال ٢٠٢٥ والتى تجاوزت مستوى الـ ٤٠ مليار دولار وهو ما ساهم في تهدئة الضغوط السعرية، ومن ثم تمكن البنك المركزي من كبح جماح التضخم.

لكننا نطمح أن يكون هذا الأمر نتاج لتحسن حقيقي في أسس الاقتصاد من خلال تعظيم الإنتاج وزيادة التصدير، وبالتشغيل الفعال خاصة وأن الاعتماد على الأموال الساخنة يعد حل مؤقت وقابل للتغير مرحليًا.

القطاع المصرفي شهد توسعات في الائتمان والتكنولوجيا المالية.. فكيف ترى هذا التحول؟

يتم الحديث عن تحقيق نمو في الائتمان، إلا أن التساؤل يظل قائما حول طبيعة هذا الائتمان ومجالات توجيهه الفعلية أي نوع من الائتمان نقصد وهل يذهب بالفعل إلى القطاعات الإنتاجية التي تخلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد.

وتشير المؤشرات إلى أن ٧٠٪ من تمويلات القطاع المصرفي موجهة إلى الحكومة في صورة أذون وسندات الخزانة.

وبالتالي، فإن الجزء الأكبر من أرباح البنوك لا يأتي نتيجة تمويل مشروعات إنتاجية أو إقامة مصانع جديدة أو دعم الصادرات، وإنما يعتمد في الأساس على إقراض الحكومة.

ومن هذا المنطلق أرى أن تحقيق الأرباح على هذا النحو، لا يسهم بشكل فعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي الحقيقي، ولا يدعم التشغيل أو التوسع الصناعي.

كيف انعكس استقرار سعر الصرف وتراجع التضخم على القرارات الاستثمارية للشركات والمستثمرين الأجانب؟

استقرار سعر الصرف يعد عنصرًا أساسيًا في خلق بيئة مواتية لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتسعير مناسب، كما يسهم في وضوح الرؤية أمام المستثمرين ويساعد على تسعير السلع والخدمات بشكل أكثر دقة.

ويجب الانتباه في الوقت نفسه إلى أن قوة الجنيه المفرطة، أو ارتفاع قيمته بشكل مبالغ فيه قد يكون لها أثر سلبي مباشر على القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية.

أي من القطاعات الاقتصادية ترى أنه الأكثر حظا خلال ٢٠٢٥ ؟

صادرات المنسوجات شهدت أداء ملحوظا خلال الفترة الأخيرة، اذ كانت المحرك الرئيسى لدفع حركة التصدير بوجه عام، ومصر لديها ميزة نسبية حقيقية في هذا القطاع، سواء على مستوى توافر الخامات، أو الخبرات المتراكمة، أو العمالة المدربة.

كيف ترى دور السوق المالية في دعم التنمية الاقتصادية المصرية مقارنة بالاعتماد على التمويل البنكي؟

توافر قدر كاف من الثقة في الملفات الاقتصادية الرئيسية وفى مقدمتها أوضاع الدين العام واستقرار سعر صرف العملة المحلية، وحصار التضخم، تتجه الأنظار بشكل طبيعي إلى السوق المالية باعتبارها الوجهة الأولى لجذب التمويل للاكتتاب فى رؤوس أموال جديدة أو زيادات رؤوس أموال بما يتيح لها التوسع.

ما الأولويات الاقتصادية والمالية التي يجب التركيز عليها في ٢٠٢٦ ؟

خروج الدولة من منافسة القطاع الخاص، وترك مساحة أكبر له للقيام بدوره الطبيعي كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي والاستثماري، فضلا عن ضرورة التطبيق الكامل لمبدأ وحدة الموازنة، من خلال ضم جميع أجهزة الدولة وصناديقها وحساباتها الخاصة تحت الإشراف المباشر لوزير المالية، وبالرقابة البرلمانية، بما يحقق قدر أكبر من الشفافية والانضباط المالي.

حوار / مي رفاعي

البنك الأهلي المصري مستشارًا ماليًا لتحالف مصرفي يضم QNB مصر وCIB وبنك القاهرة لمنح 140 مليون دولار لشركة العلمين لمنتجات السيليكون

أعلن البنك الأهلي المصري عن مشاركته كمستشار مالي رئيسي في تحالف مصرفي يضم QNB مصر، بصفته المرتب الرئيسي الأولي ومسوق التمويل، ووكيل التمويل، وبمشاركة كلا من البنك التجاري الدولي (CIB) بصفته المرتب الرئيسي الأولي ومسوق التمويل وبنك المستندات، وبنك القاهرة بصفته المرتب الرئيسي الأولي ومسوق التمويل ووكيل الضمان في ترتيب وتوفير تمويل مشترك بقيمة تقارب من ١٤٠ مليون دولار أمريكي لصالح شركة العلمين لمنتجات السيليكون.

ويهدف هذا التمويل المشترك الى تطوير وبناء وتنفيذ وتشغيل مجمع صناعي متكامل لإنتاج معدن السيليكون ومشتقاته بالمنطقة الصناعية بمدينة العلمين الجديدة، بطاقة إنتاجية سنوية تصل إلى ٤٥ ألف طن من السيليكون المعدني، وبإجمالي استثمارات تُقدّر بنحو ٢٠٠ مليون دولار أمريكي.

ويأتي قيام التحالف المصرفي بدور المرتبين الرئيسيين لهذا القرض المشترك دعما لتمويل المشروعات الصناعية الكبرى ذات الأثر الاقتصادي الإيجابي، كما تؤكد استراتيجية البنوك المشاركة لدعم القطاعات الإنتاجية، وتعزيز التصنيع المحلي، والمساهمة في تنفيذ مشروعات استراتيجية تسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وقد شهد التوقيع المهندس كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية، ومن الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات ايكم، المهندس إبراهيم مكي، والمهندس علاء الدين عبد الفتاح،و رشا رمضان، والدكتور أمجد كامل رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة العلمين لمنتجات السيليكون، و محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، و محمد بدير الرئيس التنفيذي لـ QNB مصر وعمر الحسيني الرئيس التنفيذي لقطاعات الأسواق العالمية، ومحمد شاكر المشرف علي مجموعة الائتمان المصرفي للشركات وقطاع ائتمان القروض المشتركة والتمويل الهيكلي ببنك القاهرة، ولفيف من قيادات القطاع المصرفي.

صرّح محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن البنك نجح في تعزيز دوره الريادي كشريك استراتيجي في تمويل المشروعات الوطنية الكبرى التي تتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف الدولة للتنمية المستدامة، مشيراً إلى أن البنك قام بدور المستشار المالي الرئيسي لمشروع شركة العلمين لمنتجات السيليكون لإنشاء المرحلة الأولى من مجمع السيليكون، حيث قاد عملية توفير تمويل بقيمة ١٤٠ مليون دولار أمريكي يمثل ٧٠٪ من إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشروع البالغة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي، مضيفًا أن دور البنك الأهلي المصري شمل تصميم الهيكل التمويلي الأمثل بما يتوافق مع طبيعة المشروع ومتطلباته التمويلية والتشغيلية، بالإضافة إلى التفاوض مع البنوك الممولة لضمان أفضل الشروط والأحكام التمويلية، وتنسيق الجهود بين جميع الأطراف المعنية لضمان نجاح عملية التمويل.

وأكد الاتربي أن هذا المشروع يجسد الدور المحوري للقطاع المصرفي واستراتيجيته في دعم المشروعات الصناعية الوطنية الكبرى التي تضيف قيمة حقيقية للموارد المحلية المتوفرة، مشيراً إلى أن مثل هذه المبادرات تسهم في تعزيز القدرات التصديرية وفتح آفاق واعدة في الأسواق الدولية، وتحسين الميزان التجاري من خلال زيادة تدفقات النقد الأجنبي، وخلق فرص عمل جديدة، وتوطين الصناعات المتقدمة، مما ينعكس إيجاباً على تعزيز القدرة التنافسية لمصر في القطاعات الصناعية عالية القيمة المضافة.

وتعقيبًا على توقيع القرض المشترك، أكد محمد بدير، الرئيس التنفيذي لـ QNB مصر، أن قيام البنك بدور المرتب الرئيسي للقرض المشترك يعكس مكانته الرائدة وخبرته في قيادة التحالفات المصرفية وتمويل المشروعات الصناعية الكبرى ذات الأثر الاقتصادي الإيجابي، والذي ينعكس بدوره على مختلف القطاعات الإنتاجية الحيوية، وعلى رأسها القطاع الصناعي، من خلال تعزيز جهود التصنيع المحلي وزيادة المكون المحلي والقيمة المضافة، والمساهمة الفاعلة في تنفيذ مشروعات استراتيجية قادرة على دفع معدلات النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص عمل جديدة، مشيرا إلى أن هذا التعاون بين البنوك المشاركة في التحالف المصرفي يجسد قوة وتماسك الجهاز المصرفي المصري وقدرته على تعبئة الموارد المالية بكفاءة لدعم خطط التنمية المستدامة.

أضاف الرئيس التنفيذي لـ QNB مصر، أن هذا التمويل ينطلق من استراتيجية QNB مصر لدعم القطاعات الإنتاجية، وتعزيز التصنيع المحلي، والمساهمة في تنفيذ مشروعات استراتيجية تسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، ومن المنتظر أن ينعكس المشروع إيجابيًا على الاقتصاد المصري من خلال زيادة الإنتاج الصناعي، وتنمية الصادرات، وتعزيز الميزان التجاري، بما يتماشى مع رؤية الدولة لدعم الصناعة الوطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

صرح عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي لـ البنك التجاري الدولي - مصر CIB، أن مشاركة البنك في تمويل مشروع شركة العلمين لمنتجات السيليكون تأتي تأكيدًا لدوره في دعم المشروعات الصناعية الاستراتيجية ذات العائد الاقتصادي والتنموي، ولاسيما تلك التي تسهم في تعميق التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز الصادرات المصرية.

وأكد الجنايني أن المشروع يُجسّد نموذجًا ناجحًا للتكامل بين القطاع المصرفي والقطاع الصناعي والجهات الحكومية، بما يعزز من كفاءة توظيف التمويل في مشروعات إنتاجية حقيقية ذات مردود اقتصادي واجتماعي مستدام، مشيرًا إلى أن هيكل التمويل يعكس ثقة البنوك المشاركة في الجدوى الاقتصادية للمشروع وقدرته على تحقيق عوائد مستقرة على المدى المتوسط والطويل.

وقال بهاء الشافعي، نائب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة: "تأتي مشاركة بنك القاهرة في القرض المشترك لتمويل مشروع شركة العلمين لمنتجات السيليكون، في إطار التزام البنك بدعم المشروعات الصناعية الاستراتيجية ذات القيمة المضافة العالية، والتي تسهم في تعميق التصنيع المحلي وزيادة الصادرات وتعزيز تدفقات النقد الأجنبي للاقتصاد المصري.

وأضاف أن هذا المشروع يُعد من المشروعات الواعدة، حيث يستهدف إنتاج نحو ٤٥ ألف طن سنويًا من السيليكون المعدني، مع توجيه ما يقرب من ٨٥٪ من الإنتاج للتصدير، بما يدعم مكانة مصر كمركز إقليمي للصناعات المتقدمة، مشيراً إلى أن مشاركة بنك القاهرة بحصة تبلغ ٤٠ مليون دولار، وتوليه أدوارًا محورية المرتب الرئيسي الاولي ووكيل الضمانات وبنك حساب حقوق الملكية، تعكس ثقة البنك في الجدوى الاقتصادية للمشروع، وفي الشراكة الاستراتيجية الممتدة مع الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات (إيكم) وشركاتها التابعة ويحرص بنك القاهرة على التوسع في تمويل المشروعات القومية والصناعية الكبرى، خاصة تلك التي تتماشى مع أولويات الدولة في تحقيق التنمية المستدامة.

أحمد أبو السعد رئيس مجلس إدارة شركة أزيموت مصر :

صندوق الذهب يسجل عائدًا يتجاوز 55 % ويثبت دوره في التحوط ضد التضخم

أزيموت مصر تواصل نموها.. طرح صندوق يتبع المؤشر وصندوق الدولار 2030

2026 سيشهد طفرة كبيرة في الاستثمار مع إضافة عمق وتنوع أكبر للسوق

قال أحمد أبو السعد، رئيس مجلس إدارة شركة أزيموت مصر، إن صندوق الذهب حقق أداءً مميزًا خلال الفترة الماضية، حيث سجل عائدًا يتجاوز ٥٥٪، ما يبرز دوره الفعّال كأداة حقيقية للتحوط ضد التضخم وانهيار العملة، أما بالنسبة لصندوق «AZ Gold»، فقد تبين أنه أفضل وأول صندوق من نوعه بمصر، مما يعكس قدرته الفائقة على توفير الحماية للمستثمرين في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة.

صندوق «AZ Gold».. أول وأفضل صندوق من نوعه في مصر للتحوط ضد التقلبات الاقتصادية

فقد تبين أنه أفضل وأول صندوق من نوعه في مصر، مما يعكس قدرته الفائقة على توفير الحماية للمستثمرين في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة.

وكشف في حوار له مع «عالم المال» أن عام ٢٠٢٥، لم يحقق فيه أي نوع من الأصول مكاسب مماثلة لما حققه الذهب، الذي استمر في تقديم أداء قوي وملموس للمستثمرين، وبجانبه، كانت الأسهم والبورصة المصرية من أبرز الأسواق التي شهدت أداءً استثنائيًا، حيث تصدرت البورصات العالمية في جني المكاسب والأرباح.

وإلى نص الحوار..

ما القطاعات الأكثر نموًا في ٢٠٢٥؟

لا يوجد مكسب في ٢٠٢٥ يعادل ما حققه الذهب، الذي تصدر قائمة الأصول الأكثر ربحًا، وبعد الذهب، تأتي الأسهم والبورصة المصرية، التي سجلت أداءً قويًا واحتلت مكانة متقدمة بين البورصات العالمية في تحقيق العوائد وجني الأرباح.

ما أهم الصناديق التي أطلقتها أزيموت مصر؟

واصلت شركة أزيموت مصر جهودها لطرح صناديق استثمارية جديدة، بالإضافة إلى زيادة الوعي الاستثماري حول الصناديق في السوق المحلية، ومن أبرز إنجازاتها إطلاق صندوق يتبع المؤشر، وصندوق الدولار ٢٠٣٠، كما حصلت الشركة على أول رخصة لمنصة رقمية للعقار الجزئي في مصر، وبالنسبة لعام ٢٠٢٦، من المتوقع أن تشهد الشركة طفرة كبيرة في مجال الاستثمار.

ما تقييمك لأداء صندوق الذهب؟

صندوق الذهب حقق أداءً مميزًا خلال الفترة الماضية، حيث سجل عائدًا يتجاوز ٥٥٪، ما يبرز دوره الفعّال كأداة حقيقية للتحوط ضد التضخم وانهيار العملة، أما بالنسبة لصندوق «AZ Gold»، فقد تبين أنه أفضل وأول صندوق من نوعه بمصر، مما يعكس قدرته الفائقة على توفير الحماية للمستثمرين في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة.

ما أبرز توقعاتك بشأن البورصة خلال العام الجديد؟

من المتوقع أن يكون أداء البورصة في ٢٠٢٦ الأكثر تميزًا، خاصة بعد أن أدركت الحكومة أهمية البورصة كمرجع أساسي للسياسات الاقتصادية، وهناك تفاؤل كبير بمستقبل السوق في ٢٠٢٦، الذي سيشهد امتدادًا لمسار التحسن الذي بدأ في ٢٠٢٥، كما توجد فرص واعدة لدخول طروحات جديدة، ما سيسهم في إضافة عمق وتنوع أكبر للسوق، وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

حوار : فريدة صلاح الدين

108.3 مليار جنيه أرباح «بنك مصر» وأكثر من 80 جائزة في 9 أشهر من 2025

أظهرت المؤشرات المالية لأداء أعمال البنك نموا ملحوظا بجميع قطاعات الأعمال؛ وقد بلغ إجمالي المركز المالي نحو ٣,٦١٠ مليار جنيه بنهاية ديسمبر٢٠٢٤ مقابل ٢,٥٥١ مليار جنيه بنهاية ديسمبر٢٠٢٣ بمعدل نمو ٤١ ٪، و قد جاء في حدود ٤,٢٣٨مليار جنيه بنهاية أكتوبر ٢٠٢٥ ، كما قفز رصيد صافي القروض المباشرة للعملاء بمعدل نمو ٣١ ٪ ليصل إلى ١,١٩٧ مليار جنيه بنهاية ديسمبر٢٠٢٤ مقابل ٩١٢ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣ نتيجة نمو إجمالي قروض الأفراد بنسبة ١٨ ٪ ونمو إجمالي قروض المؤسسات بنسبة ٤١ ٪، وقد جاء في حدود ١,٤٠٦ مليار جنيه بنهاية أكتوبر ٢٠٢٥.

كما شهد رصيد ودائع العملاء نمواً بنسبة ٣٣ ٪ ليصل إلى ٢,٤٩٨ مليار جنيه بنهاية ديسمبر٢٠٢٤ مقابل ١,٨٧٥ مليار جنيه بنهاية ديسمبر٢٠٢٣، وقد جاء في حدود ٢,٩٤٦ مليار جنيه بنهاية أكتوبر ٢٠٢٥ ، ويصل بإجمالي أرباحه قبل الضرائب إلى ١٠٨,٣ مليار جنيه مصري متضمنة مبلغ ٣٩,٩ مليار جنيه للضرائب ليحقق صافي ربح عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥ مبلغ ٦٨,٤ مليار جنيه.

زيادة محفظة التجزئة المصرفية بمعدل نمو ١٨ ٪ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣ وبمعدل نمو ٢٧٪ بنهاية أكتوبر ٢٠٢٥ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، كما تخطى عدد البطاقات المصدرة ١٧,٣ مليون بطاقة، كما يصل عدد مواقع التجار المتعاقدين بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع البنك ٥١٠ آلف موقع بجميع محافظات الجمهورية، ووصل حجم معاملات التجار المتعاقدين مع البنك (آلات POS – نظام التجارة الإلكترونية E–Commerce) إلى ما يزيد عن ٤٣٣ مليار جنيه حتي نهاية شهر نوفمبر ٢٠٢٥، ويوفر البنك بتلك المواقع أحدث آلات الـ POS المتوافقة مع المعايير الدولية (PCI DSS) وذلك بإصدارها الأحدث ٤,٠,١ طبقاً لمتطلبات المنظمات الدولية.

هذا ويولي بنك مصر اهتماماً كبيراً بالشمول المالي ويعمل من خلال عدة محاور تماشيا مع خطة البنك المركزي لتعزيز جهود الشمول المالي من أهمها؛ التحول من المجتمع النقدي الى المجتمع اللانقدي من خلال دعم وتحفيز استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، وفي سبيل ذلك قام البنك بتقديم حلول مختلفة لمكنة المرتبات موجهة لشركات قطاع الأعمال العام والخاص عن طريق تقديم مجموعة متنوعة من منتجات تحويل المرتبات (بطاقات مرتبات – حسابات مرتبات) حيث بلغ عدد الشركات المتعاقدة مع البنك ٣٩٦٣ شركة بعدد بطاقات ١,٦٣ مليون بطاقة وكذلك ما يزيد عن ٤٩١ ألف حساب.

أما فيما يخص الصيرفة الإسلامية في مجال التجزئة المصرفية فإنه يتم تقديم كافة الخدمات المصرفية الحديثة من خلال ٥٩ فرعاً للمعاملات الإسلامية « كنانة» منتشرة في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية بنهاية نوفمبر٢٠٢٥، وقد ارتفعت محفظة الصيرفة الإسلامية في مجال التجزئة المصرفية بمعدل نمو ٣٣٪ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣، وبمعدل نمو ٣٢ ٪ بنهاية أكتوبر٢٠٢٥ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

كما يقوم بنك مصر بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال فروعه المنتشرة بجميع المحافظات، وقد بلغت محفظة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر نحو ٤٢,٤ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، ونحو ٤٩,٣ مليار جنيه بنهاية أكتوبر ٢٠٢٥ بمعدل نمو ١٦ ٪ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، وبلغ عدد عملاء محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن ١٣٤ ألف عميل في أكتوبر ٢٠٢٥.

ويحرص بنك مصر دائماً على تلبية الاحتياجات المختلفة لكافة شرائح المجتمع بما يسهم في دفع عجلة التنمية، وقد بلغت محفظة الصيرفة الإسلامية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر نحو ٥ مليارات جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، ونحو ٦ مليارات جنيه بنهاية أكتوبر ٢٠٢٥ بمعدل نمو ٢٠ ٪ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

ويواصل بنك مصر جهوده لدعم وتمكين قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، عبر حلول مالية وغير مالية مبتكرة تعزز الشمول المالي والنمو المستدام. وأطلق البنك عددًا من الحلول البنكية الرائدة، من أبرزها القرض الرقمي للمشروعات الصغيرة « اكسبريس»، والذي حقق تمويلات تجاوزت ٧٧ مليار جنيه من خلال منح ٧١ ألف قرض منذ اطلاقه في سبتمبر ٢٠٢٠ حتى نهاية نوفمبر ٢٠٢٥، كما قدّم خدمة «القرض اللحظي» للمشروعات المتناهية الصغر بإجمالي تمويل يتخطى ١١,٨مليار جنيه منذ اطلاقه في يناير ٢٠٢٢، إضافة إلى برنامج «ذات»؛ والذي يعد أول برنامج تمويلي متكامل موجه لرائدات الأعمال، وقد استفاد منه أكثر من ٥٢ ألف من عملائنا بتمويلات تتجاوز ٥,٢ مليار جنيه منذ اطلاقه في مارس ٢٠٢٢.

وفي إطار تقديم الخدمات غير المالية، أطلق البنك ١٧ مركزًا لخدمات تطوير الأعمال قدمت أكثر من ٢٦١ ألف خدمة غير مالية وساهمت في تمويل ٥,٤٥٣ مشروع بقيم تجاوزت ٣,١٣٣ مليار جنيه وذلك منذ انطلاق المراكز في يوليو ٢٠١٩ وحتى أكتوبر ٢٠٢٥.

وقد قفزت محفظة ائتمان الشركات والقروض المشتركة بمعدل نمو ٤٣ ٪ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣، وارتفعت بمعدل نمو ١٥ ٪ بنهاية أكتوبر ٢٠٢٥ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، كما قفزت محفظة الصيرفة الإسلامية في مجال ائتمان الشركات والقروض المشتركة بمعدل نمو ٨٢ ٪ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣، وارتفعت بمعدل نمو ١٤ ٪ بنهاية أكتوبر ٢٠٢٥ عن الأرصدة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

وقد استطاع بنك مصر خلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢٥ وحتى ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٥ الانتهاء من ترتيب وتمويل والمشاركة في (١٩) عملية تمويلية مشتركة (نمطي - إسلامي) بإجمالي حجم تمويل يصل إلى ٣٤٨,١ مليار جنيه وذلك في العديد من القطاعات مثل: (الاستثمار والتطوير العقاري، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، البترول والغاز الطبيعي، البتروكيماويات، الأغذية والمشروبات، السيارات، المقاولات والسياحة) وتبلغ قيمة حصة بنك مصر في تلك العمليات نحو ١٤٩ مليار جنيه.

هذا وفي إطار الشمول المالي يحرص البنك على اتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال التوسع الجغرافي، حيث يمتلك بنك مصر واحدة من أكبر شبكات الفروع داخل جمهورية مصر العربية تخطت ٨٨٦ فرعاً حتى نهاية نوفمبر ٢٠٢٥، فضلاً عن تواجده الإقليمي والدولي من خلال ٥ فروع في الإمارات وفرع في فرنسا، إلى جانب بنوك تابعة في لبنان وألمانيا و مؤخراً جيبوتي ومكاتب تمثيل في الصين، وروسيا، وكوريا الجنوبية، وإيطاليا، وكينيا، هذا بخلاف شبكة واسعة من البنوك المراسلة تغطي جميع أنحاء العالم، كما يمتلك البنك شبكة متطورة من آلات الصراف الآلي ATM تصل إلى نحو ٦,١٥٠ آلة صراف آلي بنهاية نوفمبر ٢٠٢٥، مجهزة ومزودة بأحدث التقنيات التكنولوجية.

بنك مصر قام بتخصيص نحو ١,٢ مليار جنيه تبرعات في مجال التنمية المجتمعية خلال الفترة من يناير ٢٠٢٤ حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٤ ونحو ١,٤٥مليار جنيه خلال ٢٠٢٥.

هذا وقد حصد بنك مصر أكثر من ٨٠ جائزة ومركزاً متقدماً في عام ٢٠٢٥ من كبرى المؤسسات العالمية تقديراً وتتويجاً لإنجازاته المحققة وجهوده المبذولة بمختلف قطاعات الأعمال، ومنها يوروموني ومؤسسة إيميا فاينانس ومجلة جلوبال فاينانس ومجلة اليوروبيان البريطانية.

الطروحات الجديدة وكفاءة السوق تحددان مسار البورصة في 2026

البورصة تخرج من مرحلة إعادة التسعير إلى مرحلة أكثر انتقائية

تنويع الصناديق الاستثمارية يعزز ثقافة الادخار طويل الأجل

أشارت راندا حامد، العضو المنتدب لشركة عكاظ لإدارة الأصول والمحافظ الاستثمارية، إلى أن سوق المال تمتلك فرصة قوية للنمو خلال ٢٠٢٦، وذلك من خلال انتقائية أعلى، وانضباط أكبر، بالإضافة إلى دور بارز لقدرة الشركات على تحقيق أرباح تشغيلية والاستفادة من الفرص والتسهيلات المتوفرة.

راندا حامد العضو المنتدب لشركة عكاظ لإدارة الأصول والمحافظ الاستثمارية

تنويع الصناديق الاستثمارية يعزز ثقافة الادخار طويل الأجل

وأضافت «حامد» في حوار لها مع «عالم المال» أن المستثمر طويل الأجل الرابح خلال العام الجاري، مشيرة إلى أن أداء الصناديق خلال العام الماضي كان متباينًا بطبيعته، وهو انعكاس مباشر لاختلاف طبيعة الأدوات والاستراتيجيات.

وإلى نص الحوار..

ماذا جنت البورصة خلال العام الماضي؟

كان عامًا استثنائيًا.. ولكن منضبطًا، وخلاله خرجت السوق تدريجيًا من مرحلة إعادة التسعير المرتبطة بسعر الصرف إلى مرحلة أكثر انتقائية، وأكثر وعيًا بجودة السيولة، وأكثر تركيزًا على بناء سوق مستدامة وليس تحقيق مكاسب سريعة، والأداء لم يكن عامًا ، كما اتسم بالوضوح وبالانتقائية، مع تفوق ملحوظ للأسهم الصغيرة والمتوسطة في فترات معينة، واعتماد أكبر على السيولة المحلية كمحرك رئيسي للسوق.

ما أهم التطورات والأحداث التي شهدتها البورصة بالأونة الأخيرة؟

خلال العام الماضي انتقلت الإصلاحات من مرحلة الطرح إلى مرحلة التنفيذ، وأبرز ملامحها، كان إلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية واستبدالها بضريبة الدمغة، وهى خطوة مهمة قللت من حالة عدم اليقين الضريبي ودعمت استقرار التداولات، وتطوير منظومة المؤشرات، وعلى رأسها مؤشر الأسهم منخفضة التقلبات، بما يخدم المستثمر طويل الأجل ويعزز أدوات بناء المحافظ، بالإضافة إلى التحسن الملحوظ في مستويات السيولة وعدد المتعاملين مع توسع نسبي في قاعدة المستثمرين ويعود ذلك إلى جهود البورصة و هيئة الرقابة المالية في نشر ثقافة الاستثمار وتحفيز إطلاق صناديق الاستثمار المتنوعة لجذب شرائح أكبر من المستثمرين، وتم التقدم في ملفات تعميق السوق، خاصةً ما يتعلق بسوق المشتقات وتحديث البنية التكنولوجية، بما يرفع كفاءة التسعير على المدى المتوسط، والعمل على أدوات مؤسسية كصانع سوق، وموفر السيولة والمفوّض المعتمد لتحسين عمق السوق وانضباطه وتيسير الطروحات الحكومية.

كيف ترين تطورات أداء الصناديق الا ستثما ر ية ؟

كانت متباينة الأداء، نظرًا لاختلاف طبيعة الأدوات والاستراتيجيات، بالإضافة إلى أن صناديق النقد والدخل الثابت استفادت من مستويات العائد، وجذبت شريحة واسعة من المستثمرين الباحثين عن الاستقرار، وصناديق الأسهم حققت أداءً انتقائيًا، وبرزت الفروق بوضوح بين الصناديق النشطة القادرة على إدارة المخاطر، وتلك التي اعتمدت على تحركات السوق العامة، كما أكد أهمية تطوير منتجات صناديق أكثر تنوعًا وربطها بثقافة الادخار والاستثمار طويل الأجل، وليس فقط البحث عن عائد قصير الأجل.

ما السيناريوهات المتوقعة لأداء البورصة خلال ٢٠٢٦؟

سيكون ٢٠٢٦ عام فرصة مشروطة أكثر منه عام صعود شامل، والأساس أصبح أقوى، ولكن الأداء سيعتمد على عدة عوامل، ومسار أسعار الفائدة وتأثيره على شهية المخاطرة، وجودة وتوقيت الطروحات الجديدة وقدرتها على جذب استثمارات مؤسسية حقيقية، بالإضافة إلى مدى التقدم الفعلي في ملفات تعميق السوق ورفع كفاءة التداول.

المهندس أسامة الشاهد رئيس غرفة الجيزة التجارية وعضو اتحاد الصناعات:

الاقتصاد الوطني يسجل أقل عجز تجاري في 10 سنوات.. و40.8 مليار دولار صادرات غير بترولية

حزمة التسهيلات الضريبية بقانون 6 لسنة 2025 تدعم المشروعات الصغيرة وتوسع القاعدة الضريبية

إيقاف الدعاوى وإصدار تراخيص مؤقتة وخفض الضريبة الجمركية إلى 2 % تحفيز مهم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

قال المهندس أسامة الشاهد رئيس غرفة الجيزة التجارية، وعضو اتحاد الصناعات، إن دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمثل حجر الأساس في استراتيجية توطين الصناعة، لأهمية هذا القطاع ودوره المحوري في خلق فرص العمل، وزيادة الطاقة الإنتاجية، وتعزيز التكامل مع الصناعات الكبرى، مشددا على ضرورة إتاحة التمويل الميسر، وتقديم الحوافز الضريبية، وتكثيف برامج التدريب الفني لتمكين هذه المشروعات من النمو والاستدامة.

وأكد «الشاهد» في حواره مع «عالم المال» أن القطاعين الصناعي والتجاري خلال ٢٠٢٥ شهدا نموا وتطورا كبيرا من خلال الدعم الحكومي من مبادرات، وتسهيلات للمصنعين والمستثمرين والتي من شأنها تحفيز الصناعية الوطنية وزيادة الصادرات، متوقعًا بزيادة هذه المبادرات والإجراءات الإيجابية للمصنعين والمستثمرين خلال ٢٠٢٦ وإلى نص الحوار.

كيف ترى وضع الاقتصاد المصري خلال ٢٠٢٥؟

الاقتصاد المحلى يشهد مرحلة تحول استراتيجية، مدفوعة برؤية واضحة ودعم مباشر من القيادة السياسية، تستهدف تعظيم الإنتاج، وتعميق التصنيع، وفتح آفاق أوسع للصادرات المصرية، بما يعزز القدرة التنافسية للمنتج الوطني على الصعيدين الإقليمي والدولي، والمؤشرات الاقتصادية الأخيرة تعكس نجاح السياسات المعتمدة على دعم الإنتاج والتصدير، حيث تم تسجيل أقل عجز تجاري خلال السنوات العشر الماضية.

والمؤشرات تكشف عن حجم الصادرات غير البترولية والتي بلغت نحو ٤٠,٨ مليار دولار خلال ٢٠٢٤، مسجلة أعلى زيادة سنوية في حجم الصادرات بقيمة ٦,٥ مليار دولار، وسجل حجم التجارة الخارجية نحو ١٠٧,٦ مليار دولار خلال عقد كامل، بما يؤكد قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق نمو حقيقي قائم على الاستثمار وزيادة كفاءة استغلال الطاقات الإنتاجية.

كيف ترى التسهيلات الضريبية التي أعلنتها الحكومة مؤخرًا للقطاعات الصناعية والتجارية؟

التسهيلات الضريبية هي المحرك الحقيقي لتعزيز الاستثمار وتمكين القطاع الخاص وحزمة التسهيلات الضريبية الجديدة المنظمة بموجب القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥ تمثل خطوة استراتيجية لتحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الانضمام للمنظومة الرسمية وتوسيع قاعدة الممولين.

كما أن هذه التسهيلات تنص على نظام ضريبي بسيط يعتمد على حجم الأعمال بدلا من نظام الأرباح المعقد، مع إعفاءات وضمانات مثل الإعفاء من ضريبة الدمغة، ورسوم التوثيق، والفحص الضريبي لمدة خمس سنوات، وضريبة الأرباح الرأسمالية على الأصول الثابتة، وهو ما يعكس رؤية الدولة نحو تبسيط الإجراءات، وزيادة الشفافية، وتحفيز النمو والاستثمار الرسمي.

ذكرتم سابقا أن التيسيرات الحكومية تتيح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعظيم الأرباح وتعزيز استدامة أعمالها فكيف يتم ذلك؟

المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تتوافر لها اليوم فرص حقيقية لتعظيم قيمتها الاقتصادية والاستفادة من التيسيرات الحكومية، بما يعزز قدرتها التنافسية ويسهم في زيادة أرباحها واستدامة أعمالها، وذلك من خلال الدعم الحكومي والتيسيرات التي تقدمها الدولة لأصحاب هذه المشروعات.

كما أن توفيق أوضاع أصحاب المشروعات الصغيرة والانضمام للقطاع الرسمي للدولة يمنحهم معاملة موحدة، تشمل ضريبة جمركية بنسبة ٢٪ على مستورداتهم من آلات ومعدات، إيقاف الدعاوى القانونية السابقة، والمحاسبة التأمينية من تاريخ الترخيص المؤقت، مما يوفر حماية قانونية ويقلل التكاليف التشغيلية بشكل مباشر.

والحكومة تمضي بخطوات مدروسة نحو بناء بيئة استثمارية أكثر كفاءة وجاذبية، مستندة إلى محورين رئيسيين يشملان الإصلاحات التشريعية الجادة وعلى رأسها قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، والإصلاحات الإجرائية العميقة في المنظومة الجمركية، بما انعكس مباشرة على خفض زمن وتكلفة الإفراج عن البضائع وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

كيف ترى تحرك الحكومة في ملف الإفراج الجمركي؟

هناك جهود حكومية في ملف الإفراج الجمركي خلال الفترة الاخيرة أسفرت عن خفض زمن الإفراج إلى ٥,٨ يوم في يونيو ٢٠٢٥، مقارنة بالمعدلات السابقة، بما حقق خفضًا في الوقت والتكلفة بنسبة ٦٥٪ وتوفير نحو ١,٥ مليار دولار حتى الآن، مع استهداف الوصول بنهاية العام الجاري إلى يومي عمل فقط، وهو ما سيؤدي إلى خفض ٩٠٪ من الوقت والتكلفة وتوفير ما يقرب من ٢,١ مليار دولار، وذلك يعد تطور غير مسبوق يخدم الصناعة والتجارة والاستثمار على حد سواء.

المطالبة باستمرار إعفاء المصانع من الضريبة العقارية هدفه حماية التنافسية وخفض تكاليف الإنتاج

مركز التجارة الإفريقي منصة جديدة لربط الصناعة المصرية بأسواق القارة ويدعم الصادرات

طالبتم باستمرار إعفاء المصانع من الضريبة العقارية.. لماذا؟

استمرار الإعفاء من الضريبة العقارية للمصانع يمثل نهج طبيعي لسياسات الحكومية الإيجابية، والحفاظ على استقرار التكلفة الإنتاجية للمصنعين هو عنصر أساسي لضمان نجاح خطط الدولة لزيادة الإنتاج وتشجيع التصدير وتقليل الفجوة الاستيرادية.

كما أن الضريبة العقارية بصيغتها الحالية تعتمد على تقييمات لا تعكس الواقع التشغيلي للمصانع، أن احتساب الضريبة بناء على القيمة السوقية للأراضي التي ترتفع لأسباب لا علاقة لها بالإنتاج، يفرض أعباء غير منطقية على المستثمر الصناعي، ويجمد خطط التوسع ويضغط على الهياكل التمويلية للمصانع.

واستمرار الإعفاء أو تعديل أسلوب التقييم ليس مطلب فئة معينة ولكن هو قرار يخدم الاقتصاد الوطني والمستهلك على حد سواء، حيث يضمن عدم حدوث زيادات سعرية غير مبررة، ويمنح الصناعة القدرة على المنافسة أمام المنتجات المستوردة، ويدعم خطط الدولة للتوسع في الإنتاج المحلي وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.

إنشاء مركز التجارة الإفريقي بالعاصمة الإدارية الجديدة ما تعليقكم؟

مصر تمثل بوابة حيوية للقارة الأفريقية، حيث تجمع بين البنية التحتية المتطورة، والقدرات الصناعية المتنوعة، والموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يجعلها مركزًا محوريًا للتبادل التجاري بين الدول الأفريقية وبقية العالم وإنشاء مركز التجارة الأفريقي يأتي كأداة فنية لتعزيز هذه المكانة، من خلال تسهيل تدفق الاستثمارات، ودعم التصدير، وربط الشركات المصرية بالأفريقية، بما يسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز النمو المشترك بين مصر وشركائها الأفارقة، وفقًا لاستراتيجية الدولة لتعميق التعاون مع القارة وتعظيم المنافع المتبادلة.

كما أن المركز يمثل منصة متكاملة لدعم القطاع الصناعي والتجاري المصري، من خلال توفير معلومات دقيقة عن الأسواق الأفريقية، وبناء قدرات الشركات، وفتح قنوات جديدة للتصدير، بما يسهم في رفع تنافسية المنتجات المصرية وتعزيز حضورها في الأسواق الإقليمية والدولية، وغرفة الجيزة التجارية تعمل على تفعيل دور القطاع الخاص في الاستفادة من مركز التجارة الإفريقي، من خلال تعزيز التكامل بين الصناعة المحلية والأسواق الإفريقية.

حوار ـ أسامة عبد الله

واصلت الصناعة المصرية، خلال عام ٢٠٢٥، تعزيز دورها كركيزة أساسية للنمو الاقتصادي، حيث شهدت نهضة غير مسبوقة مع تشغيل أكثر من ٧٠٠٠ مصنع، ما بين الجديد والمعاد تشغيله، الأمر الذي أتاح أكثر من ٢٣٠ ألف فرصة عمل مباشرة، وسط ارتفاع في القدرة التنافسية للمنتج الوطني، بما يضع مصر على خريطة الصناعات الإقليمية والدولية.

تشغيل وإحياء أكثر من 7 آلاف مصنع وتوفير230 ألف فرصة عمل..

الصناعة المصرية تحقق نهضة قياسية وتتهيأ للنمو

نجحت وزارة الصناعة خلال الفترة الماضية، في تحقيق طفرة كبيرة تمثلت أبرز ملامحها في إنشاء وتشغيل ٦٠٠٩ مصانع الجديدة، وإعادة تشغيل ١٢٣٥ مصنعًا متعثرًا، بعد وضع حلول عملية لدعمها ماليًا وفنيًا، بما يضمن استمرار نشاطها وزيادة قدرتها الإنتاجية، وذلك بحسب تصريحات أدلى بها الفريق مهندس كامل الوزير، وزير الصناعة والنقل.

وتأتي هذه الجهود في إطار توجه الدولة نحو تعزيز دور الصناعة، باعتبارها ركيزة أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات، كما تواصل الوزارة العمل على توفير بيئة جاذبة للاستثمار الصناعي ودعم مشاركة القطاع الخاص بقوة في عملية التنمية.

وخلال شهر سبتمبر الماضي أعلنت وزارة الصناعة عن الطرح الثاني عشر للأراضي الصناعية المرفقة لعدد ١١٢٨ قطعة أرض بإجمالي مساحة ٦,٢ مليون متر مربع موزعة على ٢٦ منطقة ومدينة صناعية في ١٦ محافظة، حيث تتراوح مساحة الأراضي من ١٩٠ متر مربع إلى ٥٠٠ ألف متر مربع لتناسب مختلف الأنشطة الصناعية، وذلك وفقًا للميزة النسبية لكل محافظة عبر منصة مصر الصناعية الرقمية.

وأكد وزير الصناعة أن الطرح يأتي في إطار توجيهات رئيس الجمهورية، بالنهوض بقطاع الصناعة، و تو طين سلاسل الإنتاج وتعزيز تنافسية الصناعة المحلية، لتحويل مصر إلى مركز صناعي إقليمي مشيراً إلى أن هذا الطرح يستهدف أنشطة متنوعة تشمل القطاعات الغذائية والهندسية والكيماوية والدوائية والنسيجية ومواد البناء، وستقوم الهيئة العامة للتنمية الصناعية بدراسة كافة الطلبات الواردة والبت فيها فور اغلاق باب التقدم، وفقًا لمعايير فنية ومالية دقيقة وذلك لضمان تخصيص الأراضي للمشروعات الجادة فقط.

وخلال الأشهر الأخيرة من ٢٠٢٥ افتتح وزير الصناعة ٥ خطوط إنتاج جديدة باستثمارات تبلغ مليار جنيه، بمصنع شركة بيتي للصناعات الغذائية، التابعة لمجموعة شركات المراعي بالنوبارية بمحافظة البحيرة.

وأكد وزير الصناعة أن تشغيل الخطوط الجديدة يمثل نموذجًا متميزا للاستثمارات الجادة الداعمة للصناعة الوطنية، موضحًا أنه بتدشين خطوط الانتاج الجديدة ورفع إجمالي خطوط الإنتاج إلى ٣٢ خطا يعزز قدرة الشركة على تلبية احتياجات السوق المحلية المتامية وزيادة الفائض الموجه للتصدير، كما يدعم جهود الدولة في توفير بيئة جاذبة للاستثمار الصناعي، وتعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة، وخلق المزيد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

وخلال جولته داخل المصنع، اطلع الوزير على التوسعات الجديدة في خطوط إنتاج الجبن والعصائر والزبادي والزبادي المشروب، وما تم دمجه من تقنيات متطورة، شملت إدخال ماكينة مصرية الصنع بمواصفات عالمية لخط تصنيع الأجبان، بالإضافة إلى تفقد خطوط إنتاج اللبن المعقم في عبوات PET.

ووفق تصريحات «الوزير» فإن هناك أهمية للتوسع بالنسبة للشركات العاملة في قطاع الصناعات الغذائية في زيادة معدلات الإنتاج وتحسين جودة المنتجات، مؤكدًا أن مصنع بيتي المقام على مساحة ١٢٠ فدانًا، يُعد واحدًا من أكبر المنشآت الغذائية في مصر، بطاقة إنتاجية سنوية تصل إلى ٦٥٠ ألف طن، وينتج أكثر من ١٣٠ منتج متداول في الأسواق المحلية والدولية، يتم تصديرها إلى ٤٥ دولة، مشيرًا إلى الدور الحيوي الذي تقوم به الشركة في توفير فرص العمل، حيث توفر الشركة أكثر من ٦,٠٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، بما يعكس مساهمتها البناءة في دعم الاقتصاد الوطني وسلاسل الإمداد الغذائية.

وأشار الوزير إلى مصنع ميما فودز مجموعة الأغذية المتنوعة للتجارة المقام على مساحة ١٢,٨٠٠ متر مربع بمدينة السادات، باستثمارات تصل إلى مليار جنيه، ويعد المصنع من أهم المنشآت العاملة في مجال تصنيع جميع أنواع الخضروات والفواكه المجمدة، بطاقة إنتاجية تصل إلى ٢٦ ألف طن سنويًا، وخلال الزيارة، اطلع الوزير على معمل الميكروبيولوجي، ومراحل التصنيع المتكاملة بدءًا من الغسيل والسلق والتبريد والتجميد، وصولا إلى التعبئة والتغليف.

كما لفت أيضًا إلى زيارة مصنع بيورس للصناعات الغذائية والمشروبات والمياه، المقام على مساحة ١٢,٤٨٠ متر مربع باستثمارات بلغت ٥٧٥ مليون جنيه، وتصل طاقته الإنتاجية إلى ١١٠ مليون لتر سنويًا من المشروبات الغازية، وتصل نسبة المكون المحلى الى ٨٠٪، وخلال الزيارة، تفقد الوزير منطقة تحضير المركزات، ومحطة معالجة المياه، وروبوت استقبال العبوات، ومخزن المنتج اليومي التام، بالإضافة إلى ماكينة تعبئة الكانز، ومراحل التعبئة والتغليف باستخدام الروبوت الآلي، وخط انتاج العبوات البلاستيكية وماكينة إعادة التشكيل للزجاجات، واطلع على سير عمليات التعبئة والتغليف الآلية.

تستهدف توطين مدخلات الإنتاج..

«الصناعات المعدنية»: انتهاء 70 % من أزمات المصانع.. و«مشكلة الألومنيوم» قيد الدراسة

محمد حنفي

شهد عام ٢٠٢٥ نشاطًا كبيرًا لغرفة الصناعات المعدنية في ظل تحديات متراكمة واجهت المصانع العامة في القطاع، سواء على مستوى توافر الخدمات أو التشريعات المنظمة للتصدير والاستيراد أو تقلبات الأسواق المحلية والعالمية.

في هذا السياق، أكد محمد حنفي، مدير عام غرفة الصناعات المعدنية، أن الغرفة تعاملت مع حجم غير مسبوق من المشكلات، التي وردت من الشركات الأعضاء خلال العام.

وأوضح حنفي أن ورود المشكلات يعني استقبال الغرفة لشكاوى متعددة ومتنوعة من المصانع، مشيرا إلى أن عدد الاضطرابات كان كبيرا للغاية، إلا أن الغرفة نجحت في حل جزء معتبر منها، بينما لا تزال أزمات أخرى قيد الدراسة والبحث.

وأشار حنفي إلى أن أهم القضايا التي تعاملت معها الغرفة خلال ٢٠٢٥ تتعلق بأنواع المسطحات الفولاذية التي أثرت على سلاسل الإنتاج في عدد من الصناعات المعدنية، كما برزت أزمة تقطع الخردة وتهريبها إلى الخارج، وهو ما انعكس سلبا على المصانع المحلية.

وفي هذا الإطار، لفت حنفي إلى أن الجهات المعنية تدخلت بفرض رسوم على الخردة، إلى جانب منع تصدير بعض أنواعها، في محاولة لضبط السوق وتأمين احتياجات المصانع، مؤكدا أن هذه الإجراءات ساهمت نسبيا في الحد من الأزمة.

وحول قطاع الذهب، أوضح حنفي أن الغرفة واجهت مشكلة تتعلق بقصر المدة الزمنية المحددة لاسترداد قيمة الصادرات، وهي مدة لم تكن كافية لطبيعة هذا القطاع. وأضاف أن الغرفة نجحت، بالتنسيق مع الجهات المختصة، في تمديد هذه المهلة أكثر من مرة خلال الفترة الماضية، مما منح المصدرين مرونة أكبر وساعد على استمرار النشاط التصديري.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة، أشار مدير عام غرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات إلى أن مشكلة الألومنيوم لا تزال قائمة، موضحا أن كمية الألومنيوم التي تطرحها شركة مصر للألومنيوم محدودة ولا تغطي احتياجات المصانع المحلية.

وأكد أن الغرفة لا تزال تدرس هذا الملف، في محاولة للتوصل إلى حلول عملية تضمن استقرار الصناعة.

وحذر حنفي من أن عدم حل أزمة الألومنيوم قد يدفع المصانع إلى الاضطرار للاستيراد، مشيرًا إلى أنه في هذه الحالة قد يكون من الضروري فتح باب استيراد خام الألومنيوم لتلبية احتياجات السوق، وهو ما يمثل نقطة محورية في النقاشات الجارية.

وفيما يتعلق بملف الحديد، أكد حنفي أن الموضوع ما زال "معلقا"، خاصة في ظل الرسوم المفروضة لمدة ٢٠٠ يوم، والتي من المقرر أن تنتهي خلال شهر أو شهرين. وشدد على أن الغرفة يجب أن يكون لها دور واضح في المرحلة المقبلة، لضمان تحقيق التوازن بين حماية الصناعة المحلية وعدم الإضرار بالمصانع أو السوق.

وعلى صعيد النجاحات، كشف حنفي أن الغرفة تمكنت من حل أزمة تتعلق بمدخلات صناعة باكيت المعادن، والتي تعرف باسم السبائك الحديدية، حيث تم إنتاجها محليا بدلا من استيرادها. وأشار إلى أن شركات مصرية، من بينها شركة السبائك الحديدية في إدفو، نجحت في إنتاج هذه الخامات، ما أسهم في توفير فاتورة الاستيراد وتقليل الضغط على العملة الأجنبية.

وبشأن التوقعات لعام ٢٠٢٦، أكد مدير عام غرفة الصناعات المعدنية أن الغرفة تستهدف استكمال حل المشكلات العالقة، وعلى رأسها ملفات الألومنيوم والحديد، إلى جانب تعزيز الاعتماد على المنتج المحلي وتوطين مزيد من مدخلات الإنتاج، بما يدعم استقرار ونمو القطاع خلال المرحلة المقبلة.

عبد الله الصاوي

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

المهندس خالد أبو المكارم رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة:

صادرات الكيماويات والأسمدة سجلت 7.7 مليار دولار خلال 10 أشهر من 2025

خريطة استثمارية للصناعات الكيماوية بمشاركة واسعة بين الحكومة ومجتمع الصناع

1.8 مليار دولار استثمارات أجنبية متوقعة خلال عامين ونستهدف نموًا يصل لـ12 %

قال خالد أبو المكارم رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة، عن مواصلة صادرات القطاع لنموها الإيجابي خلال الفترة الأخيرة، مشيرا إلى أن هناك زيادة واضحة لصادرات معظم بنود الصناعات الكيماوية، لافتًا إلى في حوار لـ«عالم المال» أن قطاع الصناعات الكيماوية والأسمدة خلال ٢٠٢٥ حقق أداءً قويًا وإيجابيًا خلال الفترة من يناير حتى أكتوبر ٢٠٢٥ حيث بلغت قيمة الصادرات نحو ٧,٧٢٣ مليار دولار، مقابل ٧,٠٢٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٤،وغلى نص الحوار..

حدثنا عن قطاع الكيماويات والأسمدة خلال ٢٠٢٥؟

قطاع الصناعات الكيماوية والأسمدة خلال ٢٠٢٥ حقق أداء قويا وايجابيا خلال الفترة من يناير حتى أكتوبر ٢٠٢٥ حيث بلغت قيمة الصادرات نحو ٧,٧٢٣ مليار دولار، مقابل ٧,٠٢٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٤، محققة معدل نمو ١٠٪، وحققت صادرات معظم بنود القطاع نموًا ايجابيًا وجاءت في المرتبة الأولى صادرات الأسمدة.

ما خطة المجلس خلال الفترة المقبلة؟

المرحلة المقبلة ستشهد تنسيق موسع بين الحكومة والمجالس التصديرية لوضع خريطة استثمارية واضحة للقطاع، تركز على توطين الصناعات الاستراتيجية، وتعظيم الاستفادة من الموارد المحلية، وزيادة القدرة التنافسية للمنتج المصري في الأسواق العالمية.

كما أن المجلس يعمل بالتوازي على تجميع رؤى ومقترحات مجتمع الصناع، بما يضمن تقديم مذكرة تعكس احتياجات السوق الفعلية وتدعم تحقيق مستهدفات الدولة في زيادة الصادرات الصناعية، وخلق فرص عمل مستدامة، وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للصناعات الكيماوية، والحكومة تعطي أولوية كبيرة للاستثمار الصناعي، وضرورة وضع خطة استثمارية شاملة للمرحلة المقبلة على مدى خمس سنوات، بمشاركة فاعلة من مجتمع الأعمال الذي يعتبر نفسه جزءًا من منظومة الدولة لتحقيق معدلات النمو المطلوبة.

اختراق السوق الإفريقية

أبرز الإنجازات بدعم حكومي ودبلوماسية نشطة

أعلنتم مذكرة ستقدم لمجلس الوزراء خلال شهر يناير الجاري ماذا تتضمن ؟

بالفعل المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة يقوم بإعداد مذكرة تفصيلية سيقدمها الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، وذلك قبل ١٥ يناير الجاري، تتضمن حزمة من المقترحات التنفيذية الهادفة إلى تحفيز الاستثمار الصناعي وتعزيز تنافسية قطاع الصناعات الكيماوية باعتباره أحد أهم القطاعات الداعمة للاقتصاد القومي وزيادة الصادرات.

وتتناول المذكرة المزمع رفعها لمجلس الوزراء مجموعة من الحوافز والمقترحات العملية التي من شأنها تشجيع ضخ استثمارات جديدة، وتعزيز قدرة الشركات القائمة على التوسع، بما يسهم في تعميق التصنيع المحلي وزيادة النفاذ إلى الأسواق الخارجية، كما تتضمن مقترحات تتعلق بآليات التمويل الموجه للاستثمار الصناعي والتصديري، بما يساعد الشركات على تسريع تنفيذ مشروعاتها وزيادة طاقاتها الإنتاجية.

نركز على توطين الصناعات الاستراتيجية وتعظيم الاستفادة من الموارد المحلية المنتج الكيماوي المصري أثبت جودته عالميًا وإيطاليا وتركيا أكبر المستوردين

كيف ترى الاستثمارات الأجنبية الجديدة خلال الفترة الأخيرة؟

الاستثمارات الأجنبية التي مصر خلال الفترة الأخيرة شيء جيد ومن المتوقع ضخ استثمارات جديدة تبلغ نحو ١,٨مليار دولار خلال العامين المقبلين، مدفوعة بخطط توسعية قائمة ومشروعات جديدة، خاصة في قطاع الأسمدة والكيماويات الأساسية والمتخصصة، والاستثمارات المتوقعة تشمل القطاعين العام والخاص، وهو الامر الذي يعكس ثقة المستثمرين في الفرص الواعدة التي يتمتع بها قطاع الصناعات الكيماوية، خاصة في ظل ما تشهده مصر من تطور في البنية التحتية الصناعية، وتحسن مناخ الأعمال، واهتمام الدولة بدعم الاستثمار الإنتاجي والتصديري.

نستعد لتقديم مذكرة إلى مجلس الوزراء بحوافز تنفيذية لتعزيز التنافسية

ما المستهدف في قطاع الصناعات الكيماوية والأسمدة خلال الفترة المقبلة؟

القطاع يتجه لتحقيق طفرة جديدة في حجم الصادرات، حيث من المتوقع أن تصل إلى ٩,٥ مليار دولار مع نهاية ٢٠٢٥، هذا المستهدف يمثل نسبة نمو لا تقل عن ١٢٪ لهذا العام، كما أن القطاع، الذي يمثل ١٦ صنف من المنتجات المتنوعة، يُعد شريك أساسي واستراتيجي لقطاعي الزراعة والأغذية، وقطاع الكيماويات هو المورد الأساسي للأسمدة والمخصبات والمبيدات اللازمة للإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى ذلك، يورد القطاع مادة البلاستيك اللازمة لتصنيع الصوب الزراعية، البتروكيماويات وصناعة البلاستيك تُعد شريكا أساسيا وحيويا لصناعة التعبئة والتغليف، وبدون البلاستيك لن يكون هناك تعبئة أو تغليف».

كيف ترى المرحلة الحالية بالنسبة للاستثمارات الجديدة؟

المرحلة الحالية تتطلب ضخ استثمارات جديدة لدعم مسار التعافي الاقتصادي وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة، مع التركيز على أهمية توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية القادرة على تحقيق نمو مستدام وزيادة الصادرات، مع وجود رؤية واضحة وتوقعات محددة للسياسات الاستثمارية والتشريعية خلال الخمس سنوات المقبلة، بما يساعد القطاع الخاص على وضع خطط توسعية دقيقة مبنية على بيانات واضحة ومعلنة، تعزز الثقة وتدعم اتخاذ القرار الاستثماري.

هل المنتج المحلي أثبت جودته وتنافسيته في الأسواق الصناعية الخارجية؟

المنتج المصري بالفعل خلال الفترة الأخيرة أثبت جودته وتنافسيته في الأسواق الصناعية المتقدمة، والدليل على ذلك أن إيطاليا تحتل المركز الأول بين الدول الأوروبية المستوردة لمنتجات القطاع، ما يدل على قدرة مصر على اختراق الأسواق الأوروبية بجودة عالية وسعر منافس، وتركيا أيضا جاءت في المركز الأول عالميا بين المستوردين غير الأوروبيين.

وأين نحن من الأسواق الإفريقية؟

الإنجاز الأكبر لقطاع الصناعات الكيماوية والأسمدة كان اختراق السوق الإفريقي، والدعم الحكومي وتغيير آليات العمل ساهم في تحقيق هذا النجاح، فضلا عن حضور وزير الخارجية في معظم البعثات التجارية، ما أضفى قوة وثقلا وساهم في تسهيل نفاذ المنتج المصري للأسواق الإفريقية.

ما أبرز الأسواق الخارجية التي الصادرات المصرية نموا فيها خلال ٢٠٢٥؟

هناك بعض الأسواق حققت نموا ملحوظا، أبرزها البرازيل وإسبانيا وفرنسا وليبيا، مدفوعة بزيادة الطلب على الأسمدة، والبتروكيماويات، والكيماويات غير العضوية، ومنتجات الزجاج والمنظفات، وجاء قطاع الأسمدة والمبيدات في صدارة قائمة المنتجات الكيماوية المصدرة إلى السوق البرازيلي، كما ان الصادرات المصرية إلى هذا السوق تشمل كذلك مجموعة واسعة من المنتجات

حوار ـ أسامة عبد الله

أشرف هلال رئيس شعبة الأجهزة المنزلية بالغرفة التجارية للقاهرة:

النحاس والطاقة والقدرة الشرائية أسباب تراجع مبيعات الأجهزة المنزلية 40 %

طريقة تنفيذ القرارات الحكومية تهدر مصالح الممولين

قال أشرف هلال رئيس شعبة الأجهزة المنزلية بالغرفة التجارية للقاهرة أن عام ٢٠٢٥ شهد تراجع في مبيعات الأجهزة المنزلية بأكثر من ٤٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢٤ نتيجة ارتفاع الأسعار وضعف القوة الشرائية للمواطن المصري الذى أصبح يصلح الأجهزة عندما تعطل ولا يقبل على استبدالها بمنتج جديد.

كما كان يحدث من قبل موضحاً أن سعر المنتج يتحدد وفقاً لعدة عوامل وليس سعر الدولار فقط حيث يتأثر السعر بتكلفة المواد الخام المستخدمة فى التصنيع وباقي مدخلات الإنتاج وتكلفة الشحن من الخارج للمواد الخام والتأمين البحري ورسوم الانتظار في الموانى وتكلفة النقل البرى داخل مصر وسعر الطاقة وغيرها من كل العناصر التي تؤثر في تكلفة صناعة المنتج حتى وصوله للمستهلك تتحكم في السعر النهائي للمنتج.

وأضاف هلال أن فرض رسوم إغراق على الصاج المستورد أضر بصناعة الأجهزة المنزلية المحلية وأدى لرفع تكلفة الإنتاج، وبالتالي ارتفاع الأسعار أكثر من قدرة المواطن المصري على الشراء ووصف قرار فرض رسوم الإغراق على الصاج بأسوء حدث في قطاع الأجهزة المنزلية في عام ٢٠٢٥.

وتمنى رئيس شعبة الأجهزة المنزلية بالغرفة التجارية للقاهرة أن تكون عام ٢٠٢٦ أفضل وتقوم الحكومة المصرية بتنفيذ أراء أعضاء الغرف التجارية والصناعية طالما يصب فى مصلحة الاقتصاد المصري، فهم يعملون داخل المطبخ، وهم الأكثر خبرة فى تقييم القرارات التي تؤثر على السوق المصرية مطالباً أن يكون رأى الغرف الصناعية والتجارية وجوبي التنفيذ وليس استشاري كما يحدث دائماً ويؤدى إلى إرباك السوق المحلية والضرر بمصالح الصانع والتاجر والمستهلك.

وكما طالب هلال بتخفيف الضرائب وتغير طريقة تنفيذ القرارات الحكومية والقوانين، حيث تسبب طريقة تنفيذها ضياع مصالح الممول وتحمله خسائر كبيرة تؤثر بالسلب السوق المصرية.

كما تمنى رئيس شعبة الأجهزة المنزلية بالغرفة التجارية للقاهرة عدم رفع أسعار الطاقة في عام ٢٠٢٦ حتى تنخفض أسعار السلع وتعود حركة المبيعات بعد سيطرة الركود على السوق المصرية خلال عام ٢٠٢٥، موضحاً أن سعر المنتج يحدده الصانع والتاجر يكتفى بهامش ربح يمكنه من الاستمرار في السوق ويشجع المستهلك على الشراء في ظل حالة الركود التي تكبد التجار خسائر كبيرة.

ولفت هلال إلى أن مصانع الأجهزة المنزلية تعتمد على السولار كطاقة سواء في تشغيل المصانع أو نقل الخامات والسلع تامة الصنع، وبالتالي فإن أي ارتفاع لسعر السولار سيعمل على رفع تكلفة الإنتاج، وبالتالي رفع سعر المنتج النهائي.

وأشار رئيس شعبة الأجهزة والأدوات المنزلية بالغرفة التجارية للقاهرة، إلى أن ارتفاع سعر النحاس، بنسبة ما بين ٣٧٪، و٤١ ٪، أثر سلبيا على تكلفة إنتاج الأجهزة المنزلية ما سيؤدى إلى ارتفاعها، في ظل أن النحاس يدخل في صناعة الأسلاك والمواتير والأجزاء المعدنية الأساسية في الأجهزة المنزلية.

في الوقت نفسه أكد أن انخفاض سعر العملة الأجنبية أمام الجنيه يمثل عاملا جيدا من عوامل خفض الأسعار، بشرط استقرار باقي العوامل المؤثرة على تكلفة الإنتاج، مضيفًا: «لكننا دائما نواجه اختلافا مستمرا بين أسعار عناصر الإنتاج، بحيث إذا انخفض أحدها ارتفع آخر».

وأوضح هلال أنه خلال مبادرة خفض الأسعار، التي أعلنها رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، في وقت سابق من عام ٢٠٢٥، مع تخفيضات الجمعة البيضاء في شهر نوفمبر الماضي لم تحدث الرواج المطلوب، نتيجة ضعف القدرة الشرائية للمواطن واضطراره للشراء بالتقسيط، نظرا لارتفاع أسعار الغسالات والثلاجات والمكيفات والسخانات، وأجهزة المطبخ بنسب مضاعفة تفوق مستوى دخل المواطنين.

هبة عبد الستار

المهندس فاضل مرزوق رئيس المجلس التصديري للملابس الجاهزة:

صادرات الملابس الجاهزة سجلت 2.8 مليار دولار خلال 10 أشهر بارتفاع 22 %

63 % من الملابس المصدرة صناعة مصرية وأوروبا والدول العربية تتفوق على أمريكا

القطاع حقق أعلى عائد صادرات في تاريخه خلال 11 شهرا بقيمة 3.1 مليار دولار

رسوم ترامب الجمركية تحفز القطاع وتوقعات بنمو الصادرات 35 % في 2026

أكد المهندس فاضل مرزوق، رئيس المجلس التصديري للملابس الجاهزة، أن قطاع الملابس الجاهزة نجح في تحقيق المستهدفات التي كان قد تعهد بها مسبقًا، مشيدًا بحرص الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء على تحقيق طفرة تصديرية لقطاع الملابس الجاهزة، وجميع القطاعات الإنتاجية، لافتا في حواره لـ«عالم المال»، أن اللقاءات الدائمة التي يجري عقدها مع المصدرين، تؤكد الاتجاه الواضح نحو تحقيق مستهدفات تصل بالصادرات إلى ١٤٥ مليار دولار،

مشيرا إلى الاستثمارات المحلية تتزايد بقوة، حيث تجاوزت استثمارات المصريين أكثر من مليار دولار مما ساعد على جذب استثمارات أجنبية جديدة

نود التعرف على أوضاع الاستثمارات المحلية في قطاع الملابس الجاهزة وحجم صادرات القطاع خلال ٢٠٢٥؟

قطاع الملابس الجاهزة نجح في تحقيق المستهدفات التي كان قد تعهد بها مسبقا ومؤشرات العام الجاري تكشف أن صادرات القطاع حققت طفرة كبيرة في الفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٢٥ بنسبة نمو ٢٢٪ لتسجل ٢,٨ مليار مقابل ٢,٣ مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي، في ظل تحسن كبير في مؤشرات القطاعات التصديرية للملابس الجاهزة.

والاستثمارات المحلية تتزايد بقوة، حيث تجاوزت استثمارات المصريين أكثر من مليار دولار، مما ساعد على جذب استثمارات أجنبية إضافية، والتوقعات تشير إلى نمو الصادرات بنسبة ٢٨٪ مع نهاية ٢٠٢٥ العام و٣٠٪ العام المقبل، وأن حجم الصادرات المتوقع خلال السنوات الخمس القادمة قد يصل إلى ما بين ١٢ و١٤ مليار دولار في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة والغزل والنسيج.

ما الأسواق المستهدفة لقطاع الملابس خلال الفترة المقبلة؟

الأسواق المستهدفة تشمل جميع الأسواق العالمية، مع التركيز على أوروبا والدول العربية، التي شهدت زيادة في الصادرات أعلى من الولايات المتحدة، وأن استدامة هذه المعدلات في ظل النمو المتزايد للاستثمارات في هذا القطاع، مع التوسعات الاستثمارية الكبيرة للشركات المصرية التي تمثل أكثر من ٦٣٪ من هيكل الصادرات المصرية.

وما خطة المجلس التصديري للملابس الجاهزة لجذب الاستثمارات الأجنبية؟

المجلس يعمل على جذب استثمارات من دول مثل تركيا والصين وفيتنام والهند، والتي تعد من أكبر المنتجين والمصدرين للملابس الجاهزة في العالم، وهذه الدول لديها خبرات كبيرة في مجال صناعة الملابس الجاهزة، ونحن نرى فرصا كبيرة للتعاون معها لتحقيق الزيادة المستهدفة في الصادرات»، كما أن المجلس يعمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة من خلال تحسين البنية التحتية وتسهيل الإجراءات الحكومية وتقديم الحوافز للشركات الأجنبية التي ترغب في الاستثمار بمصر يعمل على تعزيز التعاون مع الدول الأخرى لتبادل الخبرات والتكنولوجيا، مما سيسهم في رفع كفاءة القطاع وزيادة قدرته التنافسية في الأسواق العالمية.

هل تأثر القطاع بالرسوم الجمركية التي فرضتها إدارة الرئيس الأمريكي؟

بالعكس الرسوم الجمركية الأمريكية التي فرضها دونالد ترامب كانت عاملاً محفزًا لاستقطاب هذه الاستثمارات وتعزيز الصادرات، وأتوقع نمو صادرات الملابس الجاهزة بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ إلى ٣٥٪ خلال ٢٠٢٦، استنادا إلى الاستثمارات الكبرى التي تم ضخها مؤخرا في المناطق الصناعية المختلفة.

جذب استثمارات من تركيا والصين والهند وفيتنام لزيادة صادرات الملابس الجاهزة

ماذا عن شركات ومصانع الملابس خلال الفترة الأخيرة؟

شركات الملابس المصرية أجرت توسعات استثمارية في العامين الماضيين مما دعم القفزة غير المسبوقة في الصادرات عبر تعزيز القدرات الإنتاجية وتحديث خطوط الإنتاج والاستدامة والتطوير المستمر ولكى يزيد الإنتاج علينا بمواصلة الجهود كمجلس من أجل استمرار القفزة في الصادرات المصرية من قطاع الملابس على مدار السنوات المقبلة حتي ٢٠٣٠ في إطار خطة خمسية يعمل عليها المجلس، كما أن هذه النتائج القياسية للقطاع جاءت تتويجاً لعام من الأداء المتميز، نتيجة التطور الهائل في الصناعة الوطنية والتوسعات الاستثمارية للمصانع المصرية القائمة حاليًا والتي تمثل ٦٣٪ من هيكل الصادرات.

قيمة الاستثمارات المحلية تتجاوز مليار دولار ونستهدف 14 مليارًا صادرات

وماذا عن صادرات قطاع الملابس خلال الفترة الأخيرة؟

قطاع الملابس حقق طفرة تصديرية تاريخية غير مسبوقة خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر عام ٢٠٢٥، إذ قفز إجمالي الصادرات ليصل إلى نحو ٣,١ مليار دولار، مسجلا بذلك أعلى مستوى له على الإطلاق في تاريخ الصناعة، وبمعدل نمو سنوي قوي بلغ ٢٢٪ مقارنة بالنتائج المحققة خلال عام ٢٠٢٤ والتي كانت قد سجلت ٢,٥ مليار دولار.

ما العوامل التي أدت إلى هذه الطفرة الملحوظة في قطاع الملابس؟

هذا الإنجاز الاستثنائي يحمل دلالة هامة، كونه تحقق بالكامل من خلال قدرات المصانع القائمة وتوسعاتها الحالية، مما يثبت كفاءة وتنافسية المنتج المصري في الأسواق الدولية، هذه الأرقام التاريخية تم الوصول إليها قبل البدء في جنى ثمار الاستثمارات الأجنبية الضخمة الجديدة التي تدفقت مؤخراً نحو القطاع والتي لا تزال في مراحل التجهيز والتشغيل التجريبي، هذا النمو يوضح أداء المصانع المصرية المصدرة طوال العام، كما أن نجاح خطة المجلس التصديري في التواجد بالأسواق الخارجية ساهم في إحداث هذه الزيادة، الحرص الكبير من الحكومة المصرية وجهودها الواضحة لدعم الصادرات ودفعها نحو تحقيق مستهدفات قياسية.

ذكرتم سابقا أن قطاع الملابس الجاهزة أهم الصناعات الرائدة في مصر. ماذا تقصد؟

بالفعل قطاع الملابس الجاهزة يعد أحد أهم الصناعات الرائدة فى الدولة المصرية، خاصة أنه يوفر المئات من فرص العمل الجديدة سنويًا، ويحقق نمو مستمر «هذا القطاع يلعب دورا كبيرا في الاقتصاد المحلى حيث يسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي ويوفر فرص عمل للشباب، بجانب توفير ملايين الدولارات من فاتورة الاستيراد نتيجة توفير احتياجات السوق المصري من الملابس الجاهزة».

حوار ـ أسامة عبد الله

AlamALmalNews
www.facebook.com/AlamALmalNews

«هايد بارك العقارية» توقّع مذكرة تفاهم استراتيجية طويلة الأمد مع «بزنس بالعربي»

وقّعت شركة هايد بارك العقارية للتطوير مذكرة تفاهم استراتيجية طويلة الأمد مع منصة بزنس بالعربي ، بهدف دعم ريادة الأعمال ونشر المعرفة والتطوير المهني في العالم العربي.

وبموجب الشراكة، تتعاون هايد بارك مع بزنس بالعربي في دعم مبادرات وبرامج معرفية عالية التأثير تُقدَّم عبر مقالات، وفيديوهات، وبودكاست وفعاليات متخصصة، وتغطي مجالات ريادة الأعمال، والتسويق، والمبيعات والقيادة، والإدارة المالية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الأعمال.

وتُعد بزنس بالعربي منصة عربية رائدة في تبسيط مفاهيم الأعمال، انطلاقًا من فلسفتها "أنت المدير التنفيذي لحياتك.

بهذه المناسبة، علق المهندس أمين سراج العضو المنتدب لشركة هايد بارك العقارية للتطوير قائلًا: "نؤمن في هايد بارك بأن التنمية المستدامة لا تقتصر على بناء المساحات، بل تمتد إلى بناء العقول. وتعكس هذه الشراكة طويلة الأمد مع بزنس بالعربي التزامنا بدعم المنصات المعرفية التي تمكّن الأفراد بالمهارات والرؤية والثقة اللازمة لمواكبة عالم الأعمال المتغير وصناعة تأثير حقيقي."

ومن جانبه، قال أحمد رشاد، الرئيس التنفيذي لـ«بزنس بالعربي: "تعتمد هذه الشراكة على قناعة مشتركة بأن النمو الحقيقي والمستدام يبدأ بالمعرفة وبناء العقلية الصحيحة.

في بزنس بالعربي، نهدف إلى تقديم رؤى وأفكار الأعمال بشكل عملي ومؤثر، وبأسلوب مبسّط يضع المعرفة في متناول الأفراد الطموحين والملهمين في مختلف أنحاء العالم العربي، ويُعزّز تعاوننا مع هايد بارك للتطوير العقاري، التي تضع التأثير طويل المدى وتنمية الإنسان في صميم استراتيجيتها، رسالتنا في صناعة قادة أكثر وعيًا، والارتقاء بالفكر التجاري، وتحويل المحتوى من مجرد معرفة إلى تأثير حقيقي وملموس على أرض الواقع".

سكاي أبوظبي تبدأ في تسليم المرحلة الأولى بمشروع «Residence 8»

أعلنت شركة سكاي أبوظبي للتطوير العقاري عن بدء تسليم الوحدات السكنية للمرحلة الأولى من مشروع Residence ٨ بالعاصمة الإدارية الجديدة، في خطوة استراتيجية تؤكد التزام الشركة الدائم بتنفيذ مشروعاتها وفق أعلى معايير الجودة، والالتزام الصارم بالجداول الزمنية المعتمدة.

ويأتي هذا الإنجاز ليؤكد مرة أخرى قدرة سكاي أبوظبي على تقديم ما تعد به عملاءها بدقة وفي الوقت المحدد، مما يعزز استمراريتها في السوق العقاري المصري ويؤكد مكانتها كمطور إقليمي ذي رؤية مستدامة.

يتم تسليم المرحلة الأولى من وحدات Residence ٨ وفق جدول تسليم معتمد يشمل تسليم ٣٥٠ وحدة سكنية، بما يعكس جاهزية المشروع . إن هذا الإنجاز يمثل دليلًا قويًا على التزام سكاي أبوظبي الدائم بالجداول الزمنية الدقيقة والالتزام بما تعد به، حتى في ظل تحديات السوق، تواصل الشركة التزامها . كما تم تصميم عملية التسليم بعناية فائقة لتضمن تجربة استلام سلسة وموثوقة لكل عميل، ليكون هذا الإنجاز معيارًا يُحتذى به للمشاريع المستقبلية ويعكس قدرة الشركة على الجمع بين الجودة والالتزام وتعزيز الثقة في كل مشروع وتجسيد رؤيتها وشعارها "Brighter Life Now" على أرض الواقع.

وفي إطار حرصها على تقديم تجربة استلام متكاملة وسلسة، تعاونت سكاي أبوظبي منذ عدة أسابيع مع شركة seven للتمويل الاستهلاكي التابعة لمجموعة بلتون القابضة، لتوفير حلول تمويلية مرنة للعملاء لتشطيب وحداتهم. ويسهم هذا التعاون في تبسيط الإجراءات وتخفيف الأعباء المالية على العملاء، بما يعزز القيمة المضافة للمشروع ويواكب متطلبات السوق الحالية.ويتضمن مشروع Residence ٨ وجود نماذج فعلية لوحدات كاملة التشطيب، يُمثل معيارًا لجودة التشطيبات التي تقدمها الشركة. ويُترجم كل هذا إلى تجربة عملاء متكاملة، تجسد رؤية سكاي أبوظبي في تقديم تجربة سكنية شاملة تضع احتياجات العميل في مقدمة أولويات عملية التطوير، بدءًا من استلام الوحدة ومرورًا بمرحلة التشطيب وحتى الانتقال الفعلي للعملاء إلى وحداتهم الجديدة.

وفي هذا الصدد، أكد المهندس عبد الرحمن عجمي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة سكاي أبوظبي للتطوير العقاري،يمثل بدء أول عملية تسليم وحدات سكنية لشركة سكاي أبوظبي في مصر محطة محورية في مسيرة الشركة، ويعكس التزامنا الثابت منذ البداية بوعدنا لعملائنا بتسليم المشروعات وفق الجداول الزمنية المحددة وبأعلى معايير الجودة. نؤمن في سكاي أبوظبي أن الثقة والمصداقية تتمثل في التنفيذ الفعلي والالتزام، وهذا ما يظهر بوضوح مع بدء تسليم المرحلة الأولى من مشروع Residence ٨. يعكس هذا الإنجاز قدرتنا على التنفيذ الدقيق والموثوق، حتى في ظل التحديات الاقتصادية والتغيرات الكبيرة في تكاليف البناء، ويؤكد مصداقيتنا أمام عملائنا وشركائنا. ونحن ملتزمون باستكمال تسليم المراحل التالية من المشروع وفق الجدول الزمني المعتمد، بما يتماشى مع تطوير باقي مشروعاتنا بكفاءة وخبرة عالية.

يتميز مشروع Residence ٨ بموقعه الاستراتيجي في الحي R٨ بالعاصمة الإدارية الجديدة، بالقرب من أهم المحاور والخدمات الحيوية. تم تصميم المشروع وفق رؤية عمرانية متكاملة روعي فيها تحقيق التوازن بين المباني والمساحات المفتوحة، مع تخصيص نسبة كبيرة من مساحة المشروع للمناطق الخضراء والخدمات، لتعزيز جودة الحياة والاستدامة على المدى الطويل.

وجدير بالذكر أن سكاي أبوظبي للتطوير العقاري تمتلك محفظة مشروعات قوية ومتنوّعة بدءًا من أحدث توسعاتها في الساحل الشمالي، مرورًا بشرق القاهرة، خاصة القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية الجديدة، إلى جانب خطط توسّع مدروسة في شرق و غرب القاهرة، وتحرص الشركة دائمًا على الدمج بين اختيار المواقع المتميّزة، والتصميم المبتكر، وجودة التنفيذ، والخدمات المتكاملة، بالتعاون مع خبراء وشركاء عالميين، لضمان تقديم أعلى مستويات الجودة للعملاء والمستثمرين، وترسيخ مكانتها كأحد أبرز المطورين العقاريين في السوق.

مدينة مصر تدعم الموهبة المصرية الصاعدة في كرة اليد محمود الشوبكي

في خطوة جديدة تؤكد التزامها المتواصل بدعم الشباب وتمكين المواهب المصرية الواعدة، أعلنت شركة مدينة مصر (كود البورصة المصرية MASR.CA) عن دعمها للموهبة الصاعدة في كرة اليد محمود الشوبكي، البالغ من العمر ١٨ عامًا، والذي بدأ مشواره الرياضي في نادي هليوبوليس قبل أن يوقّع مؤخرًا عقدًا احترافيًا مع نادي هامبورج الألماني، أحد أبرز الأندية في الدوري الألماني لكرة اليد.

تأتي هذه المبادرة تجسيدًا لإيمان شركة مدينة مصر بأن النمو الحقيقي لا يقتصر على العمران فقط، بل يمتد ليشمل تنمية الإنسان وبناء القدرات، باعتبارها قيمًا أساسية تُمثل جوهر رؤيتها ورسالتها منذ تأسيسها، كما تعكس هذا الدعم التزام الشركة بدعم الشباب المصري الواعد، وتشجيعهم على تحقيق أحلامهم والتميز على الساحة العالمية.

ومن خلال هذه الشراكة، ستساند الشركة اللاعب محمود الشوبكي ليس فقط في مسيرته الرياضية، بل كذلك في رحلته التعليمية في ألمانيا، لتضمن له تكوينًا متكاملًا يجمع بين التفوق الأكاديمي والاحتراف الرياضي، ويجعل منه نموذجًا يُحتذى وسفيرًا لأسم مصر في أوروبا.

وفي هذا الإطار، وقّعت الشركة اتفاقًا مع أحمد الشوبكي، والد اللاعب، يتضمن دعم «محمود» لمدة ثلاث سنوات خلال دراسته الجامعية في مدينة هامبورج الألمانية، إلى جانب مسيرته الاحترافية في فئتي الشباب والفريق الأول بنادي هامبورج لكرة اليد، حيث يهدف هذا الدعم إلى تمكين اللاعب من التركيز على مستقبله الرياضي والعلمي في آن واحد، وتوفير البيئة المثالية لتحقيق النجاح على المستويين الشخصي والمهني.

وتعليقًا على ذلك صرح المهندس عبد الله سلام، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة مدينة مصر قائلًا: «نحن في مدينة مصر نؤمن بأن دعم المواهب الشابة هو استثمار حقيقي في مستقبل الوطن، محمود الشوبكي يمثل نموذجًا مشرفًا للشباب المصري الطموح، الذي يسعى لتحقيق النجاح والتميز على الساحة العالمية، نحن فخورون بأن نكون جزءًا من رحلته، هذا الدعم يعكس التزامنا المستمر بتمكين الأجيال الجديدة من تحقيق أحلامهم».

وأضاف: «رؤيتنا في مدينة مصر لا تقتصر على بناء مجتمعات عمرانية متكاملة فحسب، بل تمتد لتشمل بناء الإنسان وتنمية قدراته، فمن خلال دعمنا للمواهب الرياضية والمبادرات المجتمعية، نسعى لخلق بيئة محفزة للنمو والإبداع تؤكد روح مصر الحقيقية القائمة على العمل، الطموح، والإصرار على النجاح».

وهنا يبرز دور شركة مدينة مصر باعتبارها شريكًا حقيقيًا في تمكين الشباب المصري من النمو وتحقيق أحلامهم على أرض الواقع.

ويعود دعم شركة مدينة مصر لرياضة كرة اليد من خلال شراكتها مع منصة Handgoal لرعاية النسخة الثانية من بطولة الماسترز لكرة اليد في مصر، إلى جانب تأسيس فريق الماسترز لكرة اليد تحت رعاية الشركة، والذي شارك مؤخرًا في بطولة كأس العالم لكرة اليد للمحترفين ٢٠٢٤ التي أقيمت في كرواتيا، وحقق المركز الثالث في إنجاز مميز يُجسد روح الفريق المصري، ويعكس عزيمته على تحقيق الريادة في مختلف المنافسات الدولية، كما تجسد رعاية «مدينة مصر» لفريق الماسترز لكرة اليد تأكيدًا على التزامها الراسخ بدعم الرياضة المصرية، وإيمانها بدور الرياضيين الموهوبين في رفع اسم مصر عاليًا في المحافل العالمية.

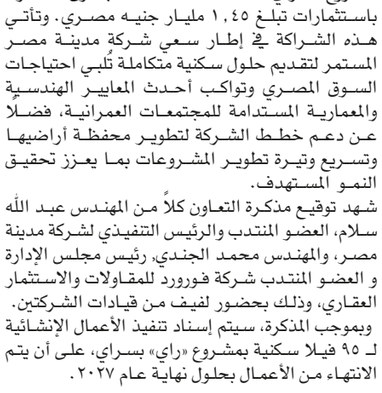

وبذلك تواصل شركة مدينة مصر تنفيذ استراتيجيتها الشاملة للتوسع والريادة ليس فقط في مجال التطوير العقاري والتنمية العمرانية، ولكن في جميع المجالات التي تمس الإنسان والمجتمع، وتعمل على خلق بيئة محفزة للإبداع والابتكار والتميز، حيث تفخر الشركة بإرثها الممتد لأكثر من ٦٥ عامًا من العمل والنجاح، الذي جعلها من المؤسسات الرائدة القادرة على بناء المجتمعات وتنمية الإنسان، وترسيخ مفهوم التنمية الشاملة التي تشمل الفكر، والطموح، والمواهب، إلى جانب العمران.

وتوقع مذكرة تفاهم مع «فورورد للمقاولات والاستثمار العقاري» لتنفيذ أعمال إنشائية بـ١,٤٥ مليار جنيه في مشروع «راي» بسراي

وعلى صعيد متصل، أعلنت شركة مدينة مصر، توقيع مذكرة تفاهم مع شركة فورورد للمقاولات والاستثمار العقاري لتنفيذ أعمال إنشائية ضمن مشروع «سراي» متعدد الاستخدامات بشرق القاهرة، باستثمارات تبلغ ١,٤٥ مليار جنيه مصري. وتأتي هذه الشراكة في إطار سعي شركة مدينة مصر المستمر لتقديم حلول سكنية متكاملة تُلبي احتياجات السوق المصري وتواكب أحدث المعايير الهندسية والمعمارية المستدامة للمجتمعات العمرانية، فضلًا عن دعم خطط الشركة لتطوير محفظة أراضيها وتسريع وتيرة تطوير المشروعات بما يعزز تحقيق النمو المستهدف.

شهد توقيع مذكرة التعاون كلاً من المهندس عبد الله سلام، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مدينة مصر، والمهندس محمد الجندي، رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب شركة فورورد للمقاولات والاستثمار العقاري، وذلك بحضور لفيف من قيادات الشركتين.

وبموجب المذكرة، سيتم إسناد تنفيذ الأعمال الإنشائية لـ ٩٥ فيلا سكنية بمشروع «راي» بسراي، على أن يتم الانتهاء من الأعمال بحلول نهاية عام ٢٠٢٧.

www.alamalmal.net
info@alamalmal.net

عام الذهب

75 % نمـوا فـي الأسـعـار.. وعيار 24 الأكثر إقبالا خلال 2025

في عام ٢٠٢٥.. لعبت المعادن الذهب والفضة دورًا محوريًا في إدارة التوجهات المالية، فكان المعـدن الأصفر بمثابة الحصـن الأقوى في مواجهة التحديات والأزمـات المتعددة التي مر بها العالم، لا سيما في ظل تصاعد المخاطر الجيوسياسية وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي. وهو ما دفع الخبراء إلى التأكيد علي أن الذهب سيسـتمر في الاتجاه الصعودي خلال عام ٢٠٢٦،

تزامنًا مع استمرار السياسات النقدية التشددية في ٢٠٢٦ توجهًا نحو خفض أسعار الفائدة على مسـتوى العالم، وهو ما سيؤثر بشكل إيجابي على أسـعار الذهب، حيث انخفضت على مدار عام ٢٠٢٥ العوائد على الأدوات النقدية وأدوات الدخل الثابت مما رفع من جاذبية الذهب كاستثمار آمن ومربح في الأوقات الاقتصادية الصعبة.

أعد الملف : غادة نعيم

سعيد إمبابي: تراجع قيمة العملة الورقية يقابله صعود في أسعار الذهب والفضة

الفضة نجحت في جذب المستثمرين الباحثين عن بدائل أقل تقلبًا من أسواق الأسهم

خفض الفائدة يعزز جاذبية المعدن الأصفر كملاذ آمن

وفي ضوء ذلك أشار سعيد إمبابي، الرئيس التنفيذي لإحدى منصات تداول الذهب، إلى أن خفض أسعار الفائدة كان من المتوقع أنه لم يمر دون أن يؤثر على أسعار الذهب خلال عام ٢٠٢٥، حيث أدى تكرار خفض أسعار الفائدة إلى ضعف العائد الحقيقي المستهدف من وراء العملة المحلية، وهو ما دفع شريحة كبيرة من أصحاب المدخرات إلى البحث خلال عام ٢٠٢٥ عن بدائل أكثر قدرة على الحفاظ علي قيمة أموالهم في مواجهة التضخم وتذبذب العملات المختلفة.

واستكمال حديثه بأن في حال وضع المقارنة بين الذهب والودائع المصرفية لا يجب أن تقتصر على العائد الرقمي فقط، بمعنى أنه على الرغم من أن المعدن الأصفر لا يمنح دخلا دوريًا، إلا أنه يتميز بأنه أكثر قدرة على حماية القوة الشرائية وكذلك التحوط من المخاطر الاقتصادية، ولا يجب أن نغفل دور الذهب في تنمية الثروات خلال فترات السياسات النقدية المرنة واضطراب الأسواق أيضا.

وأشار إلى أن تأثير قرارات خفض الفائدة لم تظهر بشكل فوري علي أسعار الذهب في السوق المحلية ، لكن تؤثر تدريجيًا مع انتقال السيولة من أدوات الادخار التقليدية إلى الأصول البديلة، في حين أن هذا التأثير تزداد قوته عندما يتزامن الخفض المحلي مع وجود ارتفاعات عالمية في أسعار أونصة، وهو ما يعزز جاذبية المعدن الأصفر كملاذ آمن.

كما أشار كذلك إلى أن زيادة الإقبال على سوق الذهب المحلية في الأساس تفرض ضغوطا كبيرة على السوق، وهو ما يستدعي رفع وتيرة الاستيراد من الخارج مما ينعكس على الأسعار المحلية بالارتفاع الكبير ، قبل أن يدخل السوق مرحلة تهدئة مرة أخرى مع تراجع الطلب واستعادة التوازن.

كما تابع « إمبابي» هناك حقيقة ثابتة تتحكم في الأسواق، وهي أن تراجع قيمة العملة الورقية دائما ما يقابله صعود في أسعار الأصول الحقيقية، ومن بين تلك الأصول الذهب والفضة.

وأشار إلى أن الفضة نجحت في تحقيق قفزات ملحوظة في الأسواق العالمية والمحلية وكان وراء تلك القفزات عدة عوامل منها ضغوط السيولة الموسمية، وكذلك توقعات خفض أسعار الفائدة، إلى جانب ضعف قيمة الدولار، مع تنامي الطلب على اقتناء المعادن التي تجمع بين الاستخدام الصناعي والاستثماري.

وأشار إلى أنه خلال عام ٢٠٢٥، برز معدن الفضة كأحد أكثر الأصول تحقيقًا للمكاسب على مدار العام ، حيث نجحت في أن تجذب المستثمرين الباحثين عن بدائل أقل تقلبًا من أسواق الأسهم، و على الرغم من الفارق السعري الكبير بينها وبين معدن الذهب، إلا أن نسب نموها كانت لافتة للغاية ، مدعومة بعوامل هيكلية طويلة الأجل مهمة، فلم يكن صعود الفضة ناتجا عن المضاربات فقط، بل جاء نتيجة عوامل عديدة منها استمرار الضغوط التضخمية، وكذلك محدودية المعروض، بالإضافة إلى تصاعد المخاطر الجيوسياسية، وزيادة الطلب الصناعي، وتأثير السياسات النقدية التيسيرية.

وشدد «إمبابي» على أن الاستثمار الآمن في الفضة يقتصر على السبائك والعمِلات الفضية، بينما حذر من شراء الحلي والمشغولات بغرض الادخار، نظرًا لارتفاع تكلفة المصنعية التي قد تضاعف من سعر الجرام وتجعل استرداد القيمة عند البيع شبه مستحيلة.

أسعار الذهب سجلت ارتفاعات كبيرة منذ مطلع عام ٢٠٢٥

واستكمل حديثه قائلا: إن أسعار الذهب سجلت ارتفاعات كبيرة منذ مطلع عام ٢٠٢٥، وهو ما يعكس قوة الطلب الداخلي على الذهب وتأثر الأسعار بالحركة العالمية للمعدن الأصفر، بعدما حقق الذهب قفزة تاريخية خلال ٢٠٢٥ عالمية ، ليسجل بذلك أفضل أداء سنوي له منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي، وكان وراء ذلك زيادة مشتريات البنوك المركزية، وتراجع الاعتماد على عملة الدولار.

بينما توقع «إمبابي» ان يستمر الاتجاه الصاعد للذهب خلال ٢٠٢٦، تزامنًا مع ترجيحات بمزيد من التيسير النقدي في الولايات المتحدة، إلى جانب استمرار التوترات الجيوسياسية في مناطق عديدة حول العالم، وهناك عدة سيناريوهات متوقعة منها الصعود القوي ففي حال استمرار ضعف الدولار وتوجه بعض الدول لربط عملاتها الرقمية بالذهب، قد تشهد الأسعار مستويات قياسية جديدة خلال النصف الثاني من ٢٠٢٦، بينما سيناريو التهدئة المؤقتة قد يمر الذهب بمرحلة تصحيح في بداية العام، قبل أن يستأنف موجة ارتفاع جديدة مدفوعة بالعوامل الأساسية.

أما عن التحديات التي تواجه المعدن النفيس خلال ٢٠٢٦، فمن أبرز التحديات المستقبلية محدودية الإنتاج من المناجم، مما يؤدي إلى فجوة بين العرض والطلب، وكذلك يفتح الباب أمام مستويات سعرية غير مسبوقة للذهب.

وتابع، أن ما يعرف بمعيار الثروة في المرحلة المقبلة لن يقتصر على امتلاك الأصول الرقمية أو النقدية فقط، ولكن سيتجه نحو حيازة أصول ملموسة، يتقدمها معدن الذهب، الذي لم يعد مجرد ملاذ آمن، بل أصبح عنصرًا أساسيًا في النظام المالي العالمي المتغير، لذا المعادن الثمينة ستصبح مرشحة للعب دور محوري في محافظ المستثمرين خلال السنوات المقبلة، مع احتمالات تسجيل مستويات سعرية لم تشهدها الأسواق في الفترات الماضية.

عمرو مغربي: 75 % زيادة في أسعار المعدن النفيس خلال 2025.. و2026 خارج التوقعات

بينما أشار عمرو المغربي، عضو شعبة الذهب والمجوهرات باتحاد الغرف التجارية، إلى أن عام ٢٠٢٥ يمكن أن يتم وصفه بأنه عام التحول الحاد في أسواق الذهب، بعدما سجلت أسعار الذهب زيادة ٧٥٪، وهي نسبة فاقت كل التوقعات السابقة الخاصة بسعر المعدن النفيس وهذه الزيادات انعكست بشكل مباشر على حركة البيع والشراء في السوق المحلية.

وتابع، تراجعت نسبة الإقبال على شراء المشغولات الذهبية، مقابل زيادة الطلب على شراء السبائك والجنيهات الذهبية ذات الأوزان المختلفة.

وأكد أن هناك حالة من عدم اليقين الاقتصادي، بالإضافة إلى تأثير العوامل المحلية التي عززت من وتيرة الصعود رغم محاولات التهدئة في الأسواق العالمية، وعلى الرغم من ذلك

يُعد معدن الذهب من أكثر الأوعية الادخارية أمانًا لدى شريحة كبيرة من المصريين، لا سيما في الأوقات المعروفة بأنها أوقات التقلبات الاقتصادية، ومع تراجع الثقة في بعض الأدوات الاستثمارية، يواصل المعدن الأصفر جذب المدخرين الباحثين عن الحفاظ على قيمة أموالهم على المدى الطويل، باعتبار أن الذهب مخزنًا للقيمة وليس مجرد سلعة استهلاكية.

وحول توقعاته بشأن الذهب خلال ٢٠٢٦، أشار إلى استمرار ارتفاع أسعار الذهب بوتيرة أسرع خلال الفترة القادمة، ولكن بشرط بقاء الأوضاع الاقتصادية الحالية كما هي دون تغيير، كما أن أي تحركات مفاجئة في أسعار الفائدة العالمية، أو تغيرات في قوة الدولار، أو تطورات جيوسياسية جديدة، قد يكون لها تأثير مباشر وسريع على أسعار الذهب في السوق المحلية، وهو ما جعل سوق الذهب من أكثر الأسواق حساسية، ويصعب معه تقديم توقعات دقيقة أو نهائية، مؤكدا أن ٢٠٢٥ تجاوزت كافة التوقعات وتجاوزت الأسعار جميع السيناريوهات، مشددًا على أهمية التعامل بحذر مع سوق الذهب، سواء من قبل التجار أو المستهلكين، وعدم الاعتماد على تكهنات غير مؤكدة، لأن حركة الذهب باتت مرتبطة بشبكة معقدة من المؤثرات الاقتصادية المحلية وكذلك المؤثرات العالمية.

لطفي منيب: عودة الخلافات بين واشنطن وفنزويلا تدعم بقاء أسعار الذهب والفضة عند مستويات مرتفعة خلال 2026

صناعة الذهب تعاني من محدودية نمو الأجور مقابل الارتفاع المستمر في أسعار المواد الخام

18,360 جنيهًا زيادة في سعر الجنيه الذهب خلال 2025

أكد لطفي منيب، نائب رئيس شعبة الذهب والمجوهرات بالاتحاد العام للغرف التجارية، أن تجارة الذهب تعتمد على منظومة متماسكة وتضم عددًا كبيرًا من التجار والمؤسسات والشركات الكبرى ، مما يخلق حالة من التنافسية النشطة والتي تتيح سهولة التحرك للمستثمر ما بين الشراء والبيع، وهو على العكس تمامًا من التجارة في معدن الفضة والذي يعاني من ضيق قاعدة المشاركين، وهو ما يسمح بتقلبات غير عادلة في التسعير ما بين كل من الفضة والذهب، خصوصًا عند الرغبة في الخروج من الاستثمار.

ويري منيب، أن مسار أسعار المعادن النفيسة خلال عام ٢٠٢٦ لن يكون ثابتًا، بل سيتأثر بالعديد من العوامل من بينها السياسية والاقتصادية الدولية، كذلك تبقى القرارات الصادرة عن الإدارة الأمريكية عنصرًا حاسمًا في رسم الاتجاه العام للأسواق العالمية وأسعار الأونصة، ومنذ مطلع عام ٢٠٢٥ نجحت التغيرات السياسية الأمريكية في خلق موجات الصعود القوي في أسعار الذهب والفضة تزامنت مع التحولات السياسية التي شهدتها أمريكا والتي أسهمت في رفع مستوى عدم اليقين، مما دفع المستثمرين إلى البحث عن أدوات تحوط آمنة.

وتابع من بين أبرز المحركات العالمية لصعود الأسعار خلال الفترة الأخيرة، اشتداد الخلافات التجارية الدولية، وكذلك استمرار النزاعات المسلحة في أوروبا الشرقية، إلى جانب تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، والاعتماد أيضا على سياسات نقدية مرنة، إضافة إلى الاضطرابات الإدارية التي أثرت على عمل مؤسسات حكومية أمريكية كبرى.

كذلك لفت منيب إلى عودة الخلافات بين واشنطن وكاراكاس تحت شعارات أمنية جديدة، إلى جانب مواصلة النهج النقدي المرن، وهما يدعمان احتمالات بقاء أسعار الذهب والفضة عند مستويات مرتفعة خلال العام الجاري ٢٠٢٦، مع إمكانية تسارع الوتيرة في حال ظهور مستجدات غير متوقعة.

كما أشار إلى أن أي انفراجة في الأزمات الدولية، سواء عبر تهدئة الخلافات مع فنزويلا أو تحقيق تقدم في حل النزاعات الأوروبية، قد تنعكس سلبًا على أسعار الملاذات الآمنة، في حين أن مستقبل الأسعار سيظل مرهونًا بالتطورات السياسية داخل الولايات المتحدة خلال الفترة المقبلة.

واستكمل حديثه قائلا: إن تقليص أسعار الفائدة سيدفع شريحة من أصحاب الودائع البنكية إلى إعادة تقييم وسائل الادخار التقليدية، والبحث عن بدائل أكثر قدرة على حفظ القيمة، وفي مقدمتها الذهب، حيث إن التخفيضات الكبيرة في الفائدة تقلل من جاذبية الودائع طويلة الأجل، ما يشجع المواطنين على توجيه أموالهم نحو شراء الذهب، خاصة في ظل الأداء القوي الذي حققه المعدن الأصفر خلال عام واحد، والتحول يشمل جميع أصحاب الودائع، لافتًا إلى أن من يعتمدون على العائد الشهري الثابت من البنوك سيستمرون في الودائع، نظرًا لأن الذهب لا يدر دخلًا دوريًا ولا يوفر سيولة شهرية منتظمة.

ويرى منيب، أن الأساليب الحديثة المعتمدة على التطور التقني في مصانع الذهب نجحت في توفير قطع أقل كتلة وأكثر متانة وكفاءة، وهو ما أتاح للمنتجين التعامل بمرونة مع الزيادات المتتالية في التكاليف، والحفاظ على القدرة التنافسية داخل السوق، حيث إن نشاط الذهب بالسوق المحلية ينقسم إلى مسارين مختلفين: الأول يركز على الحلي والمشغولات ويتم استخدامها بشكل شخصي، بينما يتعلق الثاني بالسبائك والعملات الذهبية التي تُقتنى بهدف التحوط المالي وحماية المدخرات من تراجع القيمة.

مؤكدًا أن ارتفاع قيمة الذهب أدى إلى تضييق دائرة الطلب على المشغولات، الأمر الذي دفع المصانع إلى تقديم حلول بديلة عبر إنتاج قطع أخف وزنًا.

أما عن تحديات صناعة الذهب، يرى أن صناعة الذهب تعاني من عقبات متعددة، أبرزها محدودية نمو الأجور مقابل الارتفاع المستمر في أسعار المواد الخام، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على معدلات الإنتاج وقدرة المصانع على التوسع، كذلك حركة أسعار الذهب خلال المرحلة المقبلة بالتوترات السياسية والتجارية بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى علاقاتها مع دول أخرى، حيث تشكل هذه المتغيرات عنصرًا حاسمًا في رسم المسار السعري.

وأشار إلى أن الجنيه الذهب كان له نصيب الأسد من الزيادات، حيث شهد سعر الجنيه الذهب قفزة ملحوظة من ٢٩,٨٨٠ جنيهًا في ديسمبر ٢٠٢٤ إلى ٤٨,٦٠٠ جنيه في ديسمبر ٢٠٢٥، وهو ما يعكس زيادة ضخمة بلغت ١٨,٣٦٠ جنيهًا خلال عام واحد، وتلك الزيادات جعلت الجنيه الذهب من أبرز الوسائل التي حققت عوائد جيدة في عام ٢٠٢٥، وأصبح خيارًا مميزًا للادخار.

سامح عبد الحكيم: سلوك المواطنين تغير تجاه الاستثمار في الذهب والتركيز أكبر على شراء عيار 24

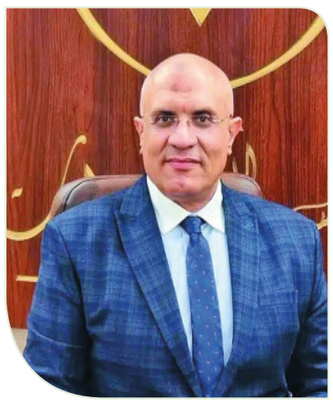

قال سامح عبد الحكيم، عضو شعبة الذهب باتحاد الغرف التجارية، إن سوق الذهب شهدت تحولا لافتًا مع وصول الأسعار إلى مستويات تاريخية غير مسبوقة في نهاية ٢٠٢٥، هذا التحول لا يعكس فقط تغيرات محلية، بل أعاد للذهب مكانته كأحد أهم أدوات حفظ القيمة، فلم يعد التعامل مع الذهب قائمًا على منطق الربح السريع، بل على رؤية استراتيجية أكثر عمقا تتناسب مع حجم التحديات الاقتصادية الراهنة.

وأضاف أن سعر الذهب عيار ٢٤ كسر حاجز ٦٨٠٠ جنيه وهو إشارة قوية تؤكد على تصاعد المخاوف في الأسواق العالمية، في ظل تباطؤ النمو في عدد من الاقتصادات الكبرى.

وتابع، هذا المستوى السعري الغير مسبوق لا يُعد رقمًا عابرًا، بل يعكس حالة من فقدان الثقة في الأدوات النقدية التقليدية، وهو ما دفع المستثمرين للبحث عن ملاذات آمنة فلم يجدوا أمامهم سوي الذهب.

وأكد أن الفجوات السعرية الحالية عكست سرعة تفاعل الذهب مع التطورات السياسية والاقتصادية العالمية، بدءًا من النزاعات الإقليمية، مرورًا بتقلبات أسواق الطاقة، أصبح من خلالها المعدن الأصفر عملة عالمية غير مرتبطة بقرارات حكومية مباشرة.

مشيرا إلى أن سلوك المواطنين تغير تجاه الاستثمار في الذهب، حيث اتجهت شريحة واسعة إلى شراء السبائك والجنيهات الذهبية، مع تركيز أكبر على عيار ٢٤، بدلا من المشغولات التقليدية التي ترتبط بتكاليف إضافية مثل المصنعية والضريبة، مما يعكس ارتفاع مستوى الوعي الاستثماري، والرغبة في الحفاظ على القيمة الشرائية للمدخرات، في ظل تراجع البدائل التي تجمع بين الأمان والسيولة وسهولة التخارج.

في ظل المعطيات الحالية، أشار عبد الحكيم، إلى أن مسار سعر الذهب مفتوحًا على مزيد من الارتفاعات خلال ٢٠٢٦، مؤكدا أن السوق لم يصل بعد إلى ذروة واضحة، ما يجعل سيناريو الصعود الجنوني للأسعار مازال قائمًا خلال ٢٠٢٦، وإن كان مصحوبًا بموجات تصحيح مؤقتة على فترات متقطعة.

المستوى السعري لجرام عيار 21 خلال 2025

Infographic

تحركات أوقية الذهب في الأسواق العالمية خلال عام 2025

في يناير سجلت الأونصة: 2626 دولاراً

• فبراير: 2882 دولاراً	• مارس: 2988 دولاراً
• أبريل: 3229 دولاراً	• مايو: 3239 دولاراً
• يونيو: 3384 دولاراً	• يوليو: 3324 دولاراً
• أغسطس: 3335 دولاراً	• سبتمبر: 3687 دولاراً
• أكتوبر: 4208 دولارات	• نوفمبر: 4082 دولاراً

وسجلت في ديسمبر قمة لامست خلالها: 4560 دولاراً

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

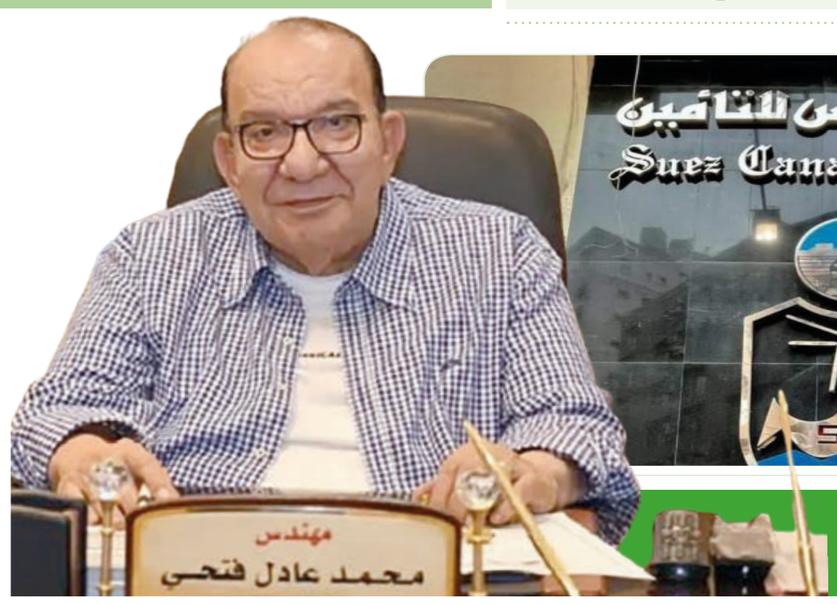

المهندس محمد عادل فتحي في حوار مع «عالم المال»:

الاقتصاد المصري استطاع الصمود رغم التحديات العالمية.. والدولة تعمل على إيجاد حلول متوازنة للأسواق

أكد المهندس محمد عادل فتحي، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة المصرية الصينية المشتركة للاستثمار، ورئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس للتأمين، أن مصر تمتلك مقومات قوية تؤهلها لأن تكون مركزًا إقليميًا واعدًا في مجالات التجارة والخدمات واللوجستيات، مدعومة برؤية شاملة للدولة لتطوير البنية التحتية وتعزيز مناخ الاستثمار.

وأوضح، في حواره مع «عالم المال»، أن نظام حق الانتفاع في الدولة يسمح بالاستحواذ على الأراضي لمدة ٥٠ عاما، له مزايا كثيرة، منها: تخفيف العبء عن المستثمر لفترة طويلة، ومنح المستثمر الحق في نقل الملكية لمستثمر آخر، مما يسهل حركة الاستثمار، وأشار إلى أن الشركة تبحث عن الشركاء القادرين ماليًا، مع تقديم كافة الأوراق المطلوبة التي تثبت خبراتهم وقدرتهم على التنفيذ بشكل سريع ودقيق، حيث إن العقد يتضمن شروطًا واضحة، وفي حال عدم الالتزام يمكن فسخه، في وقت يبحث فيه المستثمر عن مساحة أرض محددة لها ميزة جمركية لتسهيل كافة الإجراءات، مع توافر كافة التسهيلات مثل الكهرباء والمياه، ومن أبرز أحد أهم شروط الاستثمار في المنطقة هو تصدير ٧٠٪ من حجم الإنتاج إلى الخارج.

وإلي نص الحوار..

نركز على جذب الاستثمارات الجادة وتعزيز الشراكات المحلية والدولية

حق الانتفاع طويل الأجل آلية فعالة لتخفيف أعباء المستثمرين

ما تأثير ملتقى شرم الشيخ للتأمين وإعادة التأمين على تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي في صناعة التأمين؟

شاركت في مؤتمرات كبيرة حول العالم، لكن مؤتمر شرم الشيخ للتأمين وإعادة التأمين في نسخته السابعة يعكس صورة جيدة ومتميزة لمصر. فهو ليس مجرد مؤتمر، بل يعتبر سوقًا عالميًا للتأمين الدولي.

ودائمًا ما يتبنى المؤتمر رؤية حول الفكر الجديد ويسعى لتطوير استخدامات التكنولوجيا، وهو ما يمثل نقطة مهمة لسوق التأمين في مصر.

ولكن ما زال قطاع التأمين في مصر بحاجة إلى أن يصبح مثل الدول الأخرى، حيث يقوم المواطن بالتأمين على كل شيء في حياته. التأمين في النهاية يشبه الجمعية، ففي حال وقوع الكوارث يعوض عن الخسائر كاملة.

الوعي التأميني في مصر لم يصل بعد إلى الدرجة المطلوبة مقارنة بالدول الأخرى، ولكن هناك شركات كثيرة حاليًا توفر فرصًا للحصول على عروض تأمينية مميزة.

هل يوجد جانب توعوي تنفذه شركة قناة السويس للتأمين؟

نعتمد على الرسائل الإعلانية للتأمين المستقبلي من خلال الرسائل القصيرة لزيادة الوعي التأميني. نحن نخطط لدعاية أكبر في هذا المجال من أجل تعزيز وعي المواطنين بأهمية التأمين. لابد من شن حملة من قبل شركات التأمين بقيادة اتحاد التأمين لزيادة الوعي التأميني في مصر، وهناك سبل كثيرة لتحقيق ذلك.

ما آخر المستجدات حول نشاط شركة قناة السويس للتأمين وخططها المستقبلية؟

تسعى شركة قناة السويس للتأمين باستمرار إلى الابتكار وتقديم خدمات جديدة يوميًا لتلبية احتياجات عملائها في مختلف القطاعات، ومن بين أحدث مشروعاتها، تعمل الشركة على إصدار وثيقة تأمين متخصصة لإصابات الملاعب، والتي ستوفر حماية مالية وتعويضات سريعة للمستفيدين من هذه الخدمة، وهو ما يعكس التزام الشركة بالابتكار وتلبية متطلبات السوق المتجددة،

وتؤكد الشركة أن هذا المشروع على وشك الانتهاء قريبًا بإذن الله، مما يعكس قدرتها على إدارة العمليات التأمينية بكفاءة عالية وسرعة تنفيذ متميزة، وتعتمد الشركة على خطط استراتيجية ثابتة وقدرات تنظيمية قوية تمكنها من التوسع والنمو في السوق المحلي، مع التركيز على تقديم خدمات تأمينية مبتكرة ومتطورة تتماشى مع احتياجات العملاء المختلفة.

بهذا الأسلوب، تواصل شركة قناة السويس للتأمين تعزيز مكانتها في السوق، من خلال الاستفادة من خبراتها الطويلة، وتوسيع نطاق منتجاتها لتشمل حلول التأمين المتخصصة، لتكون دائمًا في الطليعة وتلبي متطلبات الأفراد والمؤسسات على حد سواء، مع التطلع لتحقيق المزيد من النجاحات والنمو المستدام في المستقبل.

هل يوجد تواصل مع الاتحاد بخصوص دعم الجانب التوعوي؟

نعم، هناك تعاون وتواصل مستمر مع أعضاء اتحاد التأمين، ولكن عنصر التوقيت مهم وما زالت هناك بعض المعوقات أمامنا.

كم عدد فروع قناة السويس للتأمين ؟

لدينا ٢٤ فرعًا.

هل توجد لديكم خطة توسعية؟

بالفعل، نحن نتوسع في الوقت الحالي، خاصة بعد أن أصبحت منطقة القاهرة الكبرى والعاصمة الإدارية الجديدة محور اهتمام الجميع، نحن نستعد لافتتاح فرع جديد في القاهرة الكبرى، كما سنقوم بتجهيز مبنى جديد في العاصمة الإدارية الجديدة.

نفكر أيضًا في نقل المركز الرئيسي للشركة إلى العاصمة الإدارية الجديدة، بالإضافة إلى التوسع داخل الشركة العربية الصينية للاستثمار.

ماذا عن رؤية الشركة المصرية الصينية المشتركة للاستثمار الفترة المقبلة؟

نحن بصدد إنشاء مصانع بنظام حق الانتفاع وليس أراضي فقط، وخلال الأشهر المقبلة سيتم الإعلان عن أول مجموعة للمستثمرين.

ما المعايير التي تعتمد عليها الشركة في اختيار الشركاء المحليين والدوليين؟

نبحث عن الشركاء القادرين ماليًا، مع تقديم الأوراق التي تثبت خبراتهم وقدرتهم على التنفيذ. العقد يتضمن شروطًا واضحة، وفي حال عدم الالتزام يمكن فسخه.

يبحث المستثمر عن مساحة أرض محددة لها ميزة جمركية لتسهيل الإجراءات، مع توافر كافة التسهيلات مثل: الكهرباء والمياه. أحد أهم شروط الاستثمار هو تصدير ٧٠٪ من الإنتاج إلى الخارج.

نسبة الأشغال للأراضي المملوكة للشركة داخل المنطقة؟

تتراوح بين ٦٠ و٦٥٪ من الأراضي.

ما مستجدات الشراكات في الفترة الأخيرة؟

لدينا العديد من الشراكات، منها في مجالات اللوجستيات والمصانع.

كيف تقيم أداء الشركة هذا العام؟

الشركة لديها ميزانية سنوية مستهدفة، وتوجد جمعية عمومية مسؤولة عن متابعة الأداء. على مدار العام يتم قياس الخطة من حيث حجم العمل والأرباح، مع تنويع الأنشطة بشكل مستمر.

ما الهدف من توقيع العقود الجديدة داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس؟

تأتي العقود في إطار دعم خطط التوسع والتنمية بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وتعزيز النشاطين الصناعي واللوجستي، بما يسهم في دعم حركة التجارة وسلاسل الإمداد.

قناة السويس للتأمين تمتلك 24 فرعًا وتستعد للتوسع في القاهرة والعاصمة الإدارية

ما طبيعة المشروع الذي تم التعاقد عليه في العقد الأول؟

المشروع عبارة عن مستودع جمركي عام يُقام بنظام حق الانتفاع، ويخدم حركة التجارة والخدمات اللوجستية داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، حيث تم تخصيص مساحة قدرها ٢٠,٠٠٠ متر مربع داخل القطاع الثالث بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

كيف يساهم المشروع في دعم التنمية بالمنطقة؟

يُعد المشروع من المشروعات ذات القيمة المضافة التي تعزز منظومة التخزين والخدمات اللوجستية، وتدعم التنمية الصناعية بمحور قناة السويس.

ما تفاصيل التوسعة الجديدة لشركة الأمين للمناطق اللوجستية؟

تم توقيع عقد بيع وتخصيص مساحة إضافية قدرها ٣,٠٠٠ متر مربع، تضاف إلى المساحة الأصلية البالغة ٢١,٢٧٨,٦٦ متر مربع، وبلغت المساحة الإجمالية بعد الإضافة نحو ٢٤,٢٧٨ متر مربع داخل القطاع الثالث بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وتهدف التوسعة إلى إقامة مستودع جمركي عام جديد يدعم حركة التجارة والخدمات اللوجستية، ضمن خطة التوسع في المشروعات ذات القيمة المضافة بالمنطقة.

كيف تتماشى هذه المشروعات مع رؤية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس؟

تتماشى المشروعات مع استراتيجية المنطقة في جذب الاستثمارات، وتطوير البنية التحتية اللوجستية، وتعزيز دور محور قناة السويس كمركز إقليمي للتجارة والخدمات.

ما أهداف ومشروعات الشركة المصرية الصينية المشتركة للاستثمار في المنطقة الاقتصادية؟

تهدف الشركة المصرية الصينية المشتركة للاستثمار إلى تطوير منطقة اقتصادية خاصة في شمال غرب خليج السويس، بمساحة تصل إلى ٦,٥ كيلومتر مربع، وتشمل إدارة البنية الأساسية بالكامل لتلبية احتياجات المستثمرين، تشمل هذه البنية شبكات المياه والكهرباء، الطرق، الاتصالات، الغاز الطبيعي، الصرف الصحي، خدمات مكافحة الحرائق، والتخطيط الأساسي مع تنسيق الحدائق والمرافق العامة.

كما تركز الشركة على دعم الاستثمار الصناعي والخدمي والتجاري، وتطوير مشروعات جديدة بهدف خلق مصادر دخل متنوعة، بما في ذلك مشروعات الطاقة المتجددة مثل: توليد الطاقة الشمسية. وتوفر الشركة أراض للمستثمرين بنظام حق الانتفاع لفترات طويلة، ما يسهم في جذب شراكات محلية ودولية وتعزيز حركة الاستثمار بالمنطقة الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، تأسست الشركة كشركة مساهمة مصرية وفقًا للقوانين المنظمة للاستثمار (القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢)، برأسمال مرخص أربعمائة مليون جنيه مصري، بنسبة مساهمة مصرية تصل إلى ٩٠٪، ما يؤكد التزامها بالدعم الحكومي لتعزيز البيئة الاستثمارية وتحقيق التنمية المستدامة.

كيف ترى الأوضاع الاقتصادية في مناطق مثل العين السخنة؟

الأوضاع الاقتصادية تحسنت بشكل كبير في منطقة العين السخنة بعد تطوير المناطق المحيطة بالميناء، وهناك رؤية لوجستية شاملة لمصر بالكامل. مصر تعد حاليًا مركزًا عالميًا لوجستيًا، والدولة تدعم هذا الاتجاه مع توقع نجاحات كبيرة في الفترة المقبلة.

انتشرت الاستثمارات الجادة في المنطقة، منها الاستثمارات الصينية والمصرية في الخارج، والتي تدعم وتنمي المنطقة.

ما أهمية حق الانتفاع طويل الأجل؟

نظام حق الانتفاع في الدولة يسمح بالاستحواذ على الأراضي لمدة ٥٠ سنة. له مزايا كثيرة، منها تخفيف العبء عن المستثمر لفترة طويلة، ومنح المستثمر الحق في نقل الملكية لمستثمر آخر، مما يسهل حركة الاستثمار.

ما توقعاتك بشأن الوضع الاقتصادي العام في ٢٠٢٦؟

لا توجد أي أزمات اقتصادية تواجه مصر في الفترة الأخيرة، ولكن هناك طفرة سعرية غير مسبوقة في سوق العقارات، والدولة تبحث باستمرار عن بدائل مناسبة. الاقتصاد المصري يمتلك قدرة كبيرة على الصمود، رغم التحديات العالمية، مشيرًا إلى أن الدولة تعمل باستمرار على إيجاد حلول متوازنة للأسواق خاصة، مع السعي لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام خلال الفترة المقبلة.

نسبة الإشغال بالأراضي تتراوح بين 60 و65 % ونستهدف زيادتها تدريجيًا

تصدير 70 % من الإنتاج شرط أساسي للاستثمار داخل المنطقة الاقتصادية

نطالب بحملات موسعة لرفع الوعي التأميني في مصر

نخطط لتدشين مصانع بنظام حق الانتفاع والإعلان عن التفاصيل قريبا